

شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع والشركات التابعة لها
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وغير المدققة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025
(تُعرض كافة المبالغ بالريال العماني)

1	الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية			
	تأسست شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع (يُشار إليها فيما بعد بـ "الشركة الأم") بموجب المرسوم الوزاري رقم 127/87 بتاريخ 9 ديسمبر 1987، وهي شركة مساهمة عامة مسجلة في سلطنة عُمان.			
	يتمثل النشاط الرئيسي للشركة الأم في الاستثمار في الأعمال التجارية، والأوراق المالية القابلة للتداول، والترويج للمشروعات الجديدة، كما أن أسهمها مدرجة في بورصة مسقط للأوراق المالية، كما تحتفظ الشركة الأم باستثمارات في شركات تابعة وزميلة، وترد تفاصيلها أدناه:			
	نسبة المساهمة 30 سبتمبر 2025	نسبة المساهمة 31 ديسمبر 2024	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
الشركات التابعة				
شركة ظفار للاستثمار والخدمات العقارية ش.م.م	99.9%	99.9%	سلطنة عمان	أنشطة الاستثمارات والأنشطة المتعلقة بالعقارات
شركة فندق جاردن ش.م.م	99.9%	99.9%	سلطنة عمان	خدمات الضيافة
شركة ظفار الدولية لخدمات الطاقة ش.م.م	99%	99%	سلطنة عمان	أنشطة متعلقة بالطاقة
شركة ظفار للأغذية والاستثمار ش.م.ع.ع	49.23%	37.98%	سلطنة عمان	قراءة العدادات وإصدار الفواتير وتحصيل المبالغ وخدمات العملاء وتخصيم الديون لمقدمي الخدمات
شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع	50.28%	38.63%	سلطنة عمان	خدمات التأمين
شركة واصل للصرافة ش.م.ع.م	100%	-	سلطنة عمان	خدمات الصرافة
شركة أفاق المصنعة للتجارة	100%	-	سلطنة عمان	خدمات العقود
شركة خدمة للحلول ش.ش.و	100%	-	سلطنة عمان	خدمات التوصيل
الشركاء				
شركة الخدمات المالية ش.م.ع.ع	46.15%	46.15%	سلطنة عمان	خدمات الوساطة والاستثمار
شركة المركز المالي العماني ش.م.ع.ع (فينكوب)	21.86%	0.00%	سلطنة عمان	الخدمات المالية
شركة صلالة لصناعة المستلزمات الطبية	25%	25%	سلطنة عمان	تصنيع وبيع المستلزمات الجراحية ذات الاستخدام الواحد
بنك ظفار ش.م.ع.ع	23.29%	24.09%	سلطنة عمان	الخدمات المصرفية
بنك صحار ش.م.ع.ع	13.12%	-	سلطنة عمان	الخدمات المصرفية

2 أسس الإعداد وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة والمعدلة
(أ) أساس القياس

أُعدت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة على أساس فرض الاستمرارية وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأصول المالية المُقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والأصول المالية المُقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والعقارات الاستثمارية، التي يتم قياسها بقيمتها العادلة.

تُعد الشركة الأم القوائم المالية الموحدة من خلال تطبيق المحاسبة بطريقة حقوق الملكية، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 27 (IAS 27) - القوائم المالية المنفصلة ومعيار المحاسبة الدولي 28 (IAS 28) - الاستثمارات في الشركات الزميلة، للمحاسبة عن شركاتها التابعة والزميلة، على التوالي.

ينص المعيار الدولي للتقارير المالية 10 (IFRS 10) على أن القيمة العادلة للشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ المفترض: تُعد بمثابة المقابل المفترض عند قياس أي شهرة أو مكاسب ناتجة عن صفقة شراء بسعر منخفض تنشأ عن هذا الاستحواذ المفترض، كما يُعد هذا الاستحواذ المفترض اندماج أعمال وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 3 (IFRS 3) "اندماج الأعمال"، وتقوم الشركة الأم بإتمام عملية تخصيص سعر الشراء.

تتضمن هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025 كلاً من الشركة الأم وشركاتها التابعة (يُشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، كما تتضمن حصة المجموعة في شركاتها الزميلة، حيث تمثل القوائم المالية المنفصلة للقوائم المالية للشركة الأم على أساس قائم بذاته، يُشار إلى القوائم المالية الموحدة والمنفصلة مجتمعة بـ "القوائم المالية".

وافقت الشركة الأم، في اجتماعها غير العادي للجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 21 يونيو 2023، على الاندماج بين الشركة و"شركة عُمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع" بطريقة الضم، وقررت الشركة تخصيص 86.810 مليون سهم إضافي لمساهمي شركة عُمان للاستثمارات والتمويل بنسبة مبادلة قدرها 0.3488 سهم في الشركة الأم، غير أن هيئة الخدمات المالية (FSA)، بموجب قرارها رقم 46/2023 بتاريخ 10 يوليو 2023، علّقت تنفيذ الاندماج بسبب دعوى قضائية منظورة. وفي ختام إجراءات الدعوى، أصدرت هيئة الخدمات المالية موافقتها في تاريخ 4 مارس 2025 إلى الشركة لاستكمال إجراءات الاندماج.

وقد تم الانتهاء من إجراءات الاندماج وأصبحت نافذة وسارية المفعول اعتباراً من 1 يوليو 2025، وقد حددت الشركة السعر الأولي لشراء الأصول المحددة التي تم الاستحواذ عليها والالتزامات المترتبة عليها بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 3)، وتخضع عملية تحديد سعر الشراء للتعديلات المسموح بها خلال فترة القياس (اثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ الاستحواذ) المنصوص عليها في المعيار الدولي المذكور آنفاً. وبناءً عليه، فإن الأرقام المدرجة في القوائم المالية ما هي إلا أرقام تقديرية، وقد تخضع للمراجعة والتعديل في نسختها النهائية.

وبفضل هذا الاندماج، أصبحت كل من شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع وشركة ظفار للأغذية والاستثمار ش.م.ع.ع، اللتان كانتا في السابق شركتين زميلتين، تابعتين للمجموعة اعتباراً من 1 يوليو 2025 نتيجة الحصول على الحصة المسيطرة عليهما جراء عملية الاندماج. وكما في تاريخه، تم إعادة تقييم القيمة الدفترية لحقوق الملكية بقيمتها العادلة في تاريخ تحقق السيطرة مع تسجيل أي ربح أو خسارة في بيان الأرباح أو الخسائر.

(ب) العملة المستخدمة وعملة العرض

تُعرض القوائم المالية بالريال العماني ("ر.ع."), وهي عملة التشغيل وعرض القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة. جرى تقريب جميع الأرقام إلى أقرب ريال عماني، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

(ج) بيان الامتثال

أعدت القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومتطلبات الإفصاح لهيئة الخدمات المالية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية ولوائحه في سلطنة عُمان.

(د) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، السارية اعتباراً من 1 يناير 2025

لقد اعتمدت المجموعة والشركة الأم جميع المعايير والتعديلات لأول مرة للفترة المشمولة بالتقرير السنوي التي تبدأ من 1 يناير 2025، مع الاقتصار في المحاسبة والإفصاح على المعايير والتعديلات ذات الصلة والمطبقة:

المعايير/التعديلات على المعايير

سارية لفتترات سنوية تبدأ في أو بعد

1 يناير 2025	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي: عدم القدرة على الصرف
1 يناير 2026	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 9 (IFRS 9) وتعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية وعقود تشير إلى الكهزباء المولدة من مصادر طينية
1 يناير 2027	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم العرض والإفصاح في القوائم المالية
1 يناير 2027	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم الشركات التابعة التي ليس لديها مسؤولية عامة: الإفصاحات
1 يناير 2025	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي: عدم القدرة على الصرف

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 (IFRS 16): الالتزامات الإيجار في البيع

في 22 سبتمبر 2022، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 (IFRS 16) – التزام الإيجار في عملية البيع وإعادة الاستئجار.

قبل صدور التعديلات، لم يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 (IFRS 16) متطلبات قياس محددة لالتزامات الإيجار التي قد تتضمن دفعات إيجار متغيرة تنشأ في عملية البيع وإعادة الاستئجار. وعند تطبيق متطلبات القياس اللاحق لالتزامات الإيجار على عملية البيع وإعادة الاستئجار، تُلزم التعديلات البائع-المستأجر بتحديد "دفعات الإيجار" أو "دفعات الإيجار المعدلة" بطريقة تضمن عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مكاسب أو خسائر ترتبط بحق الاستخدام المحتفظ به من قبل البائع-المستأجر.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

السياسات المحاسبية الرئيسية المُتبَّعة في إعداد هذه القوائم المالية مبيَّنة أدناه. وقد طُبِّقت هذه السياسات المحاسبية الجوهرية باستمرار من قبل المجموعة على جميع الفترات المعروضة، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

(هـ) مبدأ الاستمرارية

تطبق المجموعة أساس الاستمرارية المحاسبي في إعداد القوائم المالية عندما يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة، عند المصادقة على القوائم المالية، توقع معقول بأن المجموعة لديها موارد كافية لمواصلة وجودها التشغيلي في المستقبل المنظور.

تتولى إدارة المجموعة مراجعة المركز المالي بشكل دوري وتقييم متطلبات أي تمويل إضافي بما في ذلك التسهيلات الائتمانية غير المستغلة لدى البنوك، وذلك لتلبية متطلبات رأس المال العامل وتقدير الأموال المطلوبة لتلبية الالتزامات عند استحقاقها.

أعدت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة على أساس فرض الاستمرارية وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأصول المالية المُقيَّمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والأصول المالية المُقيَّمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأرض والمباني المعاد تقييمها، والعقارات الاستثمارية، التي يتم قياسها بقيمتها العادلة.

تُقرأ هذه المعلومات المالية المرحلية جنبًا إلى جنب مع القوائم المالية السنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والمعدة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تجدر الإشارة إلى أن القوائم المالية المرحلية الموجزة غير المدققة قد لا تتضمن كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة لإعداد القوائم المالية الكاملة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. فضلًا عن ذلك، فإن النتائج المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 قد لا تعكس بالضرورة الأداء المالي المتوقع للسنة المالية 2025.

4. السياسات المحاسبية

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي جميع الكيانات (بما في ذلك كيانات الأغراض الخاصة) التي تخضع لسيطرة المجموعة. وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10، تحقق المجموعة السيطرة على الكيان عندما تتعرض المجموعة لعوائد متغيرة أو يكون لها حقوق في هذه العوائد من مشاركتها مع الكيان ولديها القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على الكيان. تمديد المجموعة تقيّم ما إذا كانت تسيطر على منشأة مستثمر فيها أم لا إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود تغييرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المدرجة أدناه:

- المجموعة سلطة على المنشأة المستثمر فيها؛
- متعرض المجموعة، أو لديها حقوق، للحصول على عوائد متغيرة من مشاركتها في المنشأة المستثمر فيها؛ و
- لدى المجموعة القدرة على استخدام سلطتها للتأثير على عوائدها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي تمتلكها المجموعة في منشأة مستثمر فيها كافية لمنحها السلطة، بما في ذلك:

- حجم حصة المجموعة من حقوق التصويت مقارنةً بحجم وتوزيع حصص حاملي الأصوات الآخرين
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة، أو حاملو الأصوات الآخرون أو الأطراف الأخرى
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى
- أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن المجموعة لديها، أو ليس لديها، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يجب فيه اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

علاوة على ذلك، عندما تمتلك المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت في منشأة مستثمر فيها، فإنها تعتبر أن لديها سلطة على المنشأة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للمنشأة المستثمر فيها من جانب واحد.

يبدأ توحيد القوائم المالية لشركة تابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. على وجه التحديد، تُدرج نتائج الشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التخلص منها خلال العام في الربح أو الخسارة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 (IFRS 3)، تطبق المجموعة طريقة الاستحواذ في المحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال. لمقابل المحول لاستحواذ شركة تابعة يتمثل في القيم العادلة للأصول المحولة، والإلتزامات المتكبدة تجاه المالكين السابقين للكيان المُستحوذ عليه وحصص الملكية الصادرة عن المجموعة. يشمل المقابل المحول القيمة العادلة لأي أصل أو التزام ناتج عن ترتيب مقابل مشروط. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بالاستحواذ كمصروفات عند تكبدها. يتم قياس الأصول المحددة والتي تم الاستحواذ عليها والإلتزامات والإلتزامات المحتملة المفترضة في عمليات تجميع الأعمال مبدئيًا بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ، باستثناء ما يلي:

• يتم الاعتراف بقياس أصول أو الإلتزامات الضريبية المؤجلة والأصول أو الإلتزامات المتعلقة بترتيبات منافع الموظفين، إن وجدت، وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي 12 (IAS 12) ضرائب الدخل والمعيار المحاسبي الدولي 19 (IAS 19) منافع الموظفين على التوالي.

• يتم قياس الإلتزامات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات الدفع القائم على الأسهم للكيان المُستحوذ عليه، أو ترتيبات الدفع القائم على الأسهم للمجموعة التي تم الدخول فيها لتحل محل ترتيبات الدفع القائم على الأسهم للكيان المُستحوذ عليه، إن وجدت، وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 2 (IFRS 2) الدفع القائم على الأسهم في تاريخ الاستحواذ (انظر أدناه).

• يتم قياس الأصول (أو مجموعات التصرف) المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 (IFRS 5) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة، إن وجدت، وفقًا لذلك المعيار.

عندما تستحوذ المجموعة على عمل تجاري، فإنها تقيّم الأصول والإلتزامات المالية المفترضة من أجل التصنيف والتحديد المناسبين وفقًا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ. يشمل ذلك فصل المشتقات المضمنة في العقود الأساسية من قبل الكيان المُستحوذ عليه.

إذا تم تجميع الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لحصة الملكية التي كان المستحوذ محتفظ بها سابقًا في الكيان المُستحوذ عليه، يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ من خلال الربح أو الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناشئة عن الحصص في الكيان المُستحوذ عليه قبل تاريخ الاستحواذ والتي سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة، حيث تكون هذه المعالجة مناسبة لو تم التخلص من تلك الحصة.

يتم الاعتراف بأي مقابل مشروط سيتم تحويله من قبل المجموعة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. يتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المشروط الذي يعتبر أصلًا، أو التزامًا وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 (IFRS 9)، إما في الربح أو الخسارة أو كتغير في الدخل الشامل الآخر. المقابل المشروط الذي يتم تصنيفه كحقوق ملكية لا يُعاد قياسه، ويتم المحاسبة عن تسويته اللاحقة ضمن حقوق المساهمين.

شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع والشركات التابعة لها
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وغير المدققة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025
(تُعرض كافة المبالغ بالريال العماني)
(تابع السياسات المحاسبية)

يتم قياس السعة التجارية على أنها الزيادة في مجموع المقابل المحول، ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الكيان المُستحوذ عليه، والقيمة العادلة لحصة الملكية التي كان المستحوذ محتفظ بها سابقاً في الكيان المُستحوذ عليه (إن وجدت) على صافي مبالغ الأصول المحددة المستحوذ عليها والإلتزامات المقرضة في تاريخ الاستحواذ. يعد الاعتراف الأولي، يتم قياس السعة التجارية بمبلغها الأصلي مطروحاً منه أي خسائر انخفاض متراكمة في القيمة.

إذا تجاوز صافي مبالغ الأصول المحددة والمستحوذ عليها والإلتزامات المقرضة في تاريخ الاستحواذ، بعد إعادة التقييم، مجموع المقابل المحول، ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الكيان المستحوذ عليه، والقيمة العادلة للحصة التي كانت مملوكة سابقاً للمستحوذ في الكيان المستحوذ عليه (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالفائض فوراً في الأرباح أو الخسائر باعتباره ربحاً ناتجاً عن صفقة شراء بسعر منخفض.

عند التصرف في وحدة مؤلفة للنقد، يُدرج المبلغ المُدَّص للسمعة التجارية ضمن تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن التصرف.

يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة (المعاملات داخل المجموعة). كما يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات داخل المجموعة المعترف بها في الأصول.

حصة غير مسيطرة

تُقر المجموعة بأي حصة غير مسيطرة في الكيان المستحوذ عليه على أساس كل عملية استحواذ على حدة، إما بالقيمة العادلة أو بحصة الحصص غير المسيطرة المتناسبة من المبالغ المعترف بها لصافي أصول المستحوذ عليها المحددة. بعد الاستحواذ، تكون القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة هي مبلغ هذه الحصص عند الاعتراف الأولي مضافاً إليه حصة الحصص غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

تُوزى الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حاملي حقوق الملكية للشركة الأم للمجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة، حتى لو أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز للحصص غير المسيطرة.

تُعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مالكي حقوق الملكية للمجموعة. بالنسبة لعمليات الشراء من الحصص غير المسيطرة، يُدَّجَل الفرق بين أي مقابل مُدْفُوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة في حقوق الملكية. كما تُدَّجَل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التصرفات للحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عند الضرورة، يتم إجراء تسويات على القوائم المالية للشركات التابعة لمواءمة سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

الشركات الزميلة

المنشأة الزميلة هي منشأة تمارس عليها المجموعة تأثيراً هاماً. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمستثمر فيها، ولكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. الاعتبارات التي يتم أخذها بعين الاعتبار لتحديد التأثير الهام أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك اللازمة لتحديد السيطرة على الشركات التابعة.

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 (IAS 28)، يتم الاعتراف بالمبدئي بالاستثمار في منشأة زميلة بالتكلفة، بما في ذلك تكلفة المعاملة. عند الاستحواذ على الاستثمار في منشأة زميلة أو ترتيب مشترك، يتم الاعتراف بأي تجاوز لتكلفة الاستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة للمستثمر فيها كسعة تجارية، والتي تُدرج ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. أي تجاوز لحصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، يتم الاعتراف به فوراً كـ "ربح شراء بسعر منخفض" في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تم فيها الاستحواذ على الاستثمار.

تتم المحاسبة اللاحقة لاستثمارات المجموعة في منشأتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار للاعتراف بالتغيرات في حصة المجموعة من صافي أصول المنشأة الزميلة منذ تاريخ الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة من الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ في الأرباح أو الخسائر، ويتم الاعتراف بحصتها من التحركات اللاحقة للاستحواذ في الدخل الشامل الآخر في الدخل الشامل الآخر مع تسوية مقابلة للقيمة الدفترية للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك تغيير معترف به مباشرة في حقوق الملكية للمنشأة الزميلة، تعترف المجموعة بحصتها من أي تغييرات، عند الاقتضاء، في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. عندما تتسار أو تتجاوز حصة المجموعة من الخسائر في منشأة زميلة مصلحتها في المنشأة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بخسائر إضافية، ما لم تكن قد تحملت إلتزامات قانونية أو ضمنية أو سددت مدفوعات نيابة عن المنشأة الزميلة.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات الصاعدة والهابطة بين المجموعة ومنشأتها الزميلة في القوائم المالية للمجموعة فقط بقدر مصالح المستثمر غير ذي الصلة في المنشأة الزميلة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة، ما لم تُقدَّم المعاملة دليلاً على انخفاض قيمة الأصل المنقول.

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (IAS 36)، يتم اختبار السعة التجارية المتعلقة بالمنشأة الزميلة والمدرجة في القيمة الدفترية للاستثمار للانخفاض في القيمة سنوياً. بخلاف ذلك، تحدد المجموعة في كل تاريخ تقرير ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في المنشأة الزميلة. إذا كان الأمر كذلك، تحسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد للمنشأة الزميلة وقيمتها الدفترية وتعترف بالمبلغ في الأرباح أو الخسائر. عند الضرورة، يتم اختبار كامل القيمة الدفترية للاستثمار (بما في ذلك السعة التجارية) للانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (IAS 36)، باعتباره أصلاً واحداً، وذلك من خلال مقارنة مبلغه القابل للاسترداد (الأعلى بين القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف التصرف) مع القيمة الدفترية. لا يتم تخصيص أي خسارة انخفاض في القيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك السعة التجارية التي تشكل جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار. يتم الاعتراف بأي عكس لخسارة الانخفاض في القيمة هذه وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (IAS 36) بقدر ما تزداد القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار لاحقاً.

يتم إعداد القوائم المالية للمنشأة الزميلة لنفس فترة التقرير للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تسويات لمواءمة السياسات المحاسبية مع سياسات المجموعة.

إذا انخفضت نسبة مصلحة الملكية في منشأة زميلة مع استمرار الاحتفاظ بالتأثير الهام، يتم فقط إعادة تصنيف حصة متناسبة من المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر، المتعلقة بهذا الانخفاض في مصلحة الملكية إذا كان هذا الربح أو الخسارة سبباً لتصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر عند التصرف في الأصول أو الإلتزامات ذات الصلة.

تستخدم المجموعة أحدث القوائم المالية المتاحة للمنشآت الزميلة. عندما تختلف تواريخ التقرير للمجموعة والمنشأة الزميلة، تُعد المنشأة الزميلة القوائم المالية اعتباراً من نفس تاريخ القوائم المالية للمجموعة ما لم يكن ذلك غير عملي.

عندما يتم إعداد القوائم المالية لمنشأة زميلة اعتباراً من تاريخ تقرير مختلف عن تاريخ المجموعة، يتم إجراء تسويات لآثار المعاملات أو الأحداث الهامة التي تحدث بين ذلك التاريخ وتاريخ القوائم المالية للمجموعة. على أي حال، لا يزيد الفرق بين تاريخ تقرير المنشأة الزميلة وتاريخ المجموعة عن ثلاثة أشهر.

عندما تتوقف المجموعة عن ممارسة السيطرة أو النفوذ الجوهري، يُعاد قياس أي حصة متبقية في المنشأة بقيمتها العادلة، ويُعترف بالتغير في القيمة الدفترية ضمن قائمة الدخل الشامل. ويُعتبر القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض الاعتراف الأولي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) "الأدوات المالية"، عند الاقتضاء، أو هي التكلفة عند الاعتراف الأولي للاستثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك. علاوة على ذلك، تتم المحاسبة عن أي مبالغ سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر بخصوص ذلك الكيان كما لو كانت المجموعة قد تخلصت مباشرة من الأصول أو الإلتزامات ذات الصلة. وقد يعني ذلك أن المبالغ التي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الربح أو الخسارة.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس بعض الأصول والإلتزامات بالقيمة العادلة، وتتطلب إفصاحات عن القيمة العادلة في كل تاريخ إعداد للتقارير (تاريخ تقرير).

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبين أصل أو دفعه لتحويل أحد الإلتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الإلتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الإلتزام عند عدم وجود سوق رئيسي.

يجب أن تكون السوق الرئيسية أو السوق الأكثر فائدة متاحة للمنشأة.

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الأصل أفضل وأمثل استخدام له أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر في السوق يستخدم الأصل أفضل وأمثل استخدام.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم المناسبة للظروف والتي تتوفر عنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات الملحوظة.

يتم تصنيف جميع الأصول والإلتزامات التي تُقاس أو يُفصح عن قيمتها العادلة في القوائم المالية ضمن هرمية القيمة العادلة، والموضحة فيما يلي، وذلك استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية المستخدمة لقياس القيمة العادلة بشكل عام:

المستوى الأول (1) - أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المتماثلة.

المستوى الثاني (2) - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث (3) - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة عبارة عن تسعيرات غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للأصول والإلتزامات التي يُعترف بها في القوائم المالية بالقيمة العادلة على أساس متكرر، تُحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين مستويات الهرمية من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية المستخدمة لقياس القيمة العادلة بشكل عام) في نهاية كل تاريخ لإعداد التقرير.

الأصول غير الملموسة

الاعتراف

يُعترف بالأصول غير الملموسة التي يتم اقتناؤها بشكل منفصل ولها عمر إنتاجي محدود، مثل برامج الحاسوب، علاقات العملاء، التراخيص وما إلى ذلك، بالتكاليف مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر الاضمحلال.

بالنسبة للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً، تشمل التكاليف المباشرة تكاليف موظفي فريق التطوير وجزءاً مناسباً من الأعباء العامة ذات الصلة. يتم إطفاء تكاليف برامج الحاسوب التي يُعترف بها كأصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر الذي يتراوح بين 4 - 6.67 سنة.

تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة تقرير، مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

الأصول غير الملموسة التي جرى الاستحواذ عليها ضمن عملية تجميع أعمال

يتم تحديد الأصول غير الملموسة المستحوذ عليها في عمليات تجميع أعمال من خلال عملية تخصيص سعر الشراء التي تتم خلال فترة القياس. يُعترف بالأصول غير الملموسة المستحوذ عليها في عمليات تجميع أعمال والمُعترف بها بشكل منفصل عن السمعة التجارية مبدئياً بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ (والتي تُعتبر تكلفتها).

لا تخضع السمعة التجارية والأصول غير الملموسة الأخرى التي لها عمر إنتاجي غير محدد، مثل الاسم التجاري، للإطفاء، ويتم اختبارها سنوياً لبيان الاضمحلال، أو في أوقات أكثر تكراراً إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى احتمال تعرضها للاضمحلال.

بعد الاعتراف، يُبلغ عن الأصول غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، إن وجدت.

تُحدد الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل بالفرق بين القيمة القابلة للاسترداد والقيمة الدفترية للأصل ويُعترف بها فوراً في قائمة الربح أو الخسارة.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل غير الملموس عند التخلص منه، أو عندما لا يُتوقع تحقيق أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التخلص منه. يُعترف بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن إلغاء الاعتراف بأصل غير ملموس، والتي تُقاس بالفرق بين صافي عائدات التخلص والقيمة الدفترية للأصل، في قائمة الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

تتكون الأصول البيولوجية المُحتفظ بها من الماشية والمحاصيل القائمة ويتم تصنيفها بين الأصول البيولوجية الاستهلاكية والأصول البيولوجية المنتجة، كما يتم تصنيف الأصول البيولوجية الاستهلاكية والمنتجة كأصول بيولوجية ناضجة وغير ناضجة.

تُقَوَّم الأصول البيولوجية على أساس متكرر بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع المقدرة، مع الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة في قائمة الربح أو الخسارة.

في غياب سوق نشطة للأصول البيولوجية التي تتألف من الثروة الحيوانية، تُثَنَّق القيمة العادلة للأصول البيولوجية باستخدام القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل مخصومة بمعدل يتألف من سعر فائدة خالي من المخاطر مضافاً إليه علاوة لمخاطر السوق. يتضمن حساب التدفقات النقدية المستقبلية استخدام معايير مختلفة مثل: العائد المتوقع من الحليب، والقيمة المتحققة من اللحم، ووزن الأصل، ومعدل الخصم، ومعدل النفوق المتوقع، وما إلى ذلك، على مدار دورة حياة الأصل البيولوجي. تُراجع هذه المعايير الخاصة بالتقييم بالقيمة العادلة على أساس سنوي، ويتم إجراء التعديلات الضرورية على نموذج التقييم. في حالة عدم وجود سوق نشطة أو عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية، يمكن قياس الأصول البيولوجية بالتكلفة عند الاعتراف الأولي بها، وهي الأصول التي لا تتوفر لها أسعار سوق مُعلنة والتي يُعتبر تحديد قياسات القيمة العادلة البديلة لها غير موثوق به بوضوح.

تُقاس الأصول البيولوجية التي تتألف من المحاصيل القائمة عند الاعتراف الأولي بها وفي كل تاريخ تقرير بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع المقدرة. يُقاس الاعتراف الأولي بالمنتجات الزراعية المحصودة من الأصول البيولوجية بقيمتها العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع المقدرة. يكون القياس اللاحق للمنتجات الزراعية المحصودة من الأصول البيولوجية هو الأقل من التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، وذلك وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة رقم 2 (IAS 2) "المخزون".

تتألف الأصول البيولوجية المحتفظ بها لدى إحدى الشركات التابعة من كتاكيت (صيصان) في حظيرة الدواجن ويتم إدراجها بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع المقدرة، مع الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن ذلك في قائمة الربح أو الخسارة.

في الحالات التي تكون فيها التكلفة قريبة من القيمة العادلة حيث لم يحدث تحول بيولوجي يُذكر منذ تكبد التكلفة الأولية، مثل البيض المُشترى والمستخدم للتفريخ، يتم إدراجها بالتكلفة التي تشمل سعر الشراء والمصروفات المتكبدة في إحضار البيض إلى المزرعة.

تُصنَّف الأصول البيولوجية الاستهلاكية التي تتألف من أبقار مخصصة للذبح، والعجول الذكور، وطيور الدجاج، والمحاصيل القائمة، كأصول متداولة وتُدرج تحت بند "المخزون والأصول البيولوجية"؛ وتُصنَّف الأصول البيولوجية المُنتجة التي تتألف من العجول الإناث وأبقار الحليب كأصول غير متداولة.

يتطلب حساب الكمية الختامية للمخزون من الأصول البيولوجية والسلع تامة الصنع وتقييمها استخدام التقديرات.

عقود الإيجار

المجموعة بصفتها مستأجرًا

بالنسبة لأي عقود جديدة يتم إبرامها، تنتظر المجموعة فيما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يحتوي عليه. يُعرَّف عقد الإيجار بأنه "عقد، أو جزء من عقد، ينقل الحق في استخدام أصل (الأصل الأساسي) لفترة من الزمن مقابل عوض".

لتطبيق هذا التعريف، تُقيَّم المجموعة ما إذا كان العقد يفي بثلاثة تقييمات رئيسية على النحو التالي:

- يحتوي العقد على أصل مُحدد الهوية، يتم تحديده إما صراحةً في العقد أو ضمناً عن طريق تحديده في الوقت الذي يُتاح فيه الأصل للمجموعة؛

- للمجموعة الحق في الحصول على جوهر المنافع الاقتصادية كافة من استخدام الأصل المُحدد الهوية طوال فترة الاستخدام، مع الأخذ في الاعتبار حقوقها ضمن النطاق المُعرَّف للعقد؛ و

- للمجموعة الحق في توجيه استخدام الأصل المُحدد الهوية طوال فترة الاستخدام، أي أن المجموعة تُقيَّم ما إذا كان لديها الحق في توجيه "كيف ولأي غرض" يُستخدم الأصل طوال فترة الاستخدام.

الاعتراف الأولي

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تعترف المجموعة بأصل حق استخدام والتزام إيجار في قائمة المركز المالي المنفصلة والموحدة، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرفة بأنها عقود إيجار لمدة إيجار لا تتجاوز 12 شهراً) وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة.

يتم الاعتراف بالإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كـ "مصروف" في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط.

أصول حق الاستخدام – القياس والاعتراف

يتم قياس أصول حق الاستخدام بالتكلفة، والتي تتكون من القياس الأولي لالتزامات الإيجار، وأي تكاليف مباشرة أولية تكبدتها المجموعة، وتقدير لأي تكاليف تفكيك وإزالة للأصول في نهاية مدة الإيجار، وأي دفعات إيجار مدفوعة مقدماً قبل تاريخ بدء عقد الإيجار (مطروحة منها أي حوافز مستمثلة).

تستهلك المجموعة أصول حق الاستخدام على أساس القسط الثابت من تاريخ بدء عقد الإيجار وحتى الأقصر من نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو نهاية مدة الإيجار، كما تُقيَّم المجموعة أصول حق الاستخدام للانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات لذلك.

التزام الإيجار – القياس والاعتراف

في تاريخ البدء، تقيس المجموعة التزامات الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الضمني في الإيجار إذا كان هذا السعر متاحاً بسهولة أو سعر الاقتراض الإضافي للمجموعة.

يعتمد سعر الاقتراض الإضافي على مدة الإيجار وعملته وتاريخ بدايته، ويُحدد بناءً على سلسلة من المدخلات تشمل: سعر الفائدة الخالي من المخاطر بناءً على أسعار السندات الحكومية؛ تسوية مخاطر خاصة بالبلد؛ تسوية مخاطر ائتمان بناءً على عائدات السندات؛ وتسوية خاصة بالكيان عندما يختلف ملف المخاطر للكيان الذي يبرم عقد الإيجار عن ملف مخاطر المجموعة ولا يستفيد عقد الإيجار من ضمان من المجموعة.

• مدفوعات الإيجار الثابتة (بما في ذلك المدفوعات التي تُعتبر من حيث الجوهر مدفوعات ثابتة)، مطروخاً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض

• دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو سعر، والتي تُقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء.

• المبالغ التي يُتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية

سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان من المرجح بدرجة معقولة أن يقوم المستأجر بممارسة هذا الخيار.

• دفعات الغرامات المترتبة على إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

بعد القياس الأولي، يتم تخفيض التزام الإيجار مقابل الدفعات المسددة وزيادته مقابل الفوائد.

الإيجار – إعادة القياس

تعيد المجموعة قياس التزام الإيجار (وتُجري تسوية مقابلة لأصل حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

• تغيرت مدة الإيجار أو حدث حدث جوهري أو تغيير في الظروف أدى إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يُعاد قياس التزام الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام سعر خصم معدل.

• تغيرت دفعات الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو سعر أو تغيير في الدفعة المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يُعاد قياس التزام الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام سعر خصم غير متغير (ما لم يكن التغيير في دفعات الإيجار ناتجاً عن تغير في سعر فائدة عالم، وفي هذه الحالة يتم استخدام سعر خصم معدل).

• تم تعديل عقد إيجار ولم يتم المحاسبة عن تعديل الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يُعاد قياس التزام الإيجار بناءً على مدة الإيجار المعدلة بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام سعر خصم معدل في التاريخ الفعلي للتعديل.

المجموعة بصفتها مؤجر

تُصنّف عقود الإيجار التي تكون المجموعة فيها مؤجراً على أنها عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. كلما كانت شروط عقد الإيجار تنقل فعلياً كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى المستأجر، يُصنّف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي. تُصنّف جميع عقود الإيجار الأخرى على أنها عقود إيجار تشغيلية.

يُعرف بإيرادات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار ذي الصلة. تُضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض على عقد إيجار تشغيلي وترتيبه إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويُعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار.

يُعرف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلية كـ مستحقات قبض بمقدار صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يُوزَّع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث يعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

يُحسب إيراد الإيجار التمويلي بالإشارة إلى إجمالي القيمة الدفترية لمستحقات الإيجار، باستثناء الأصول المالية المتضررة انتمائياً التي يُحسب إيراد الفائدة لها بالإشارة إلى تكلفتها المطفأة (أي بعد خصم مخصص الخسارة).

بعد الاعتراف الأولي، تستعرض المجموعة بانتظام القيمة المتبقية غير المضمونة المقدرة وتطبق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 9 (IFRS 9)، مع الاعتراف بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مستحقات الإيجار التمويلي.

عندما يتضمن العقد مكونات إيجار ومكونات غير إيجار، تطبق المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم 15 (IFRS 15) لتوزيع المقابل بموجب العقد على كل مكون. يتم التعامل مع الإيراد من المكون غير الإيجار وفقاً لأحكام المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 15 الأخرى.

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع

وتُقاس الأصول غير المتداولة (مجموعات التصرف) المصنفة على أنها محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الأدنى بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروخاً منها تكاليف البيع.

تُصنّف الأصول غير المتداولة ومجموعات التصرف على أنها محتفظ بها لغرض البيع عندما يُتوقع استرداد قيمتها الدفترية من خلال بيعها وليس من خلال استخدامها باستمرار. يُعتبر هذا الشرط مُستوفى فقط عندما يكون البيع محتملاً بدرجة كبيرة ويكون الأصل (أو مجموعة التصرف) متاحاً للبيع الفوري بحالته الراهنة. كما يجب أن تكون الإدارة قد أبدت التزاماً فعلياً بإتمام البيع، والذي من المتوقع أن يستوفي شروط إثباته كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

عندما تكون المجموعة ملتزمة بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، تُصنّف جميع أصول والالتزامات تلك الشركة التابعة على أنها محتفظ بها لغرض البيع عند استيفاء المعايير الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد البيع.

عندما تكون المجموعة ملتزمة بخطة بيع تتضمن التصرف في استثمار في شركة زميلة أو جزء من استثمار في شركة زميلة، يُصنّف الاستثمار، أو جزء الاستثمار في الشركة الزميلة الذي سيتم التصرف فيه، على أنه محتفظ به لغرض البيع عند استيفاء المعايير الموضحة أعلاه.

بعد ذلك تتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء الذي تم تصنيفه على أنه محتفظ به لغرض البيع. يستمر تطبيق المحاسبة بطريقة حقوق الملكية على أي جزء محتفظ به من استثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه على أنه محتفظ به لغرض البيع.

المخزونات

الاعتراف والقياس

يتم تسجيل المخزونات بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. تُحدد تكلفة المخزون (بخلاف الأصول البيولوجية) بطريقة متوسط السعر المرجح وعلى أساس الوارد أو لا يُصرف أولاً لبنود المشاريع والأدوات. صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدّر في سياق العمل العادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإكمال ومصاريف البيع.

يُعرف بتكلفة المخزون كمصرف خلال العام فيما يتعلق بالعمليات المستمرة وفيما يتعلق بشطب المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس شطب المخزون.

شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع والشركات التابعة لها
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وغير المدققة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025
(تُعرض كافة المبالغ بالريال العماني)
(تابع السياسات المحاسبية)

يُعتبر بمبلغ أي عكس لأي شطب للمخزون الناتج عن زيادة في صافي القيمة القابلة للتحقق (NRV) كتخفيض في المصروف المُعترف به مسبقًا للشطب، في الفترة التي يحدث فيها العكس.

يُقاس مخزون الدجاج المُصنَّع بالقيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة عند نقطة الحصاد، والتي تصبح تكلفة الاعتراف وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 2 (IAS 2). إن العمر التخزيني للدجاج الطازج المُصنَّع والدجاج المُجمَّد المُصنَّع هو ستة (6) أيام وسنة (1) واحدة على التوالي.

تشمل تكلفة المخزون النفقات المتكبدة في الاستحواذ على المخزون وإحضاره إلى موقعه وحالته الحالية. في حالة العمل تحت التنفيذ والسلع تامة الصنع، تشمل التكلفة جزءًا مناسبًا من العمالة المباشرة والنفقات العامة للإنتاج ذات الصلة بناءً على الطاقة التشغيلية العادية. عند الضرورة، يتم تكوين مخصص للمخزون المهمل، وبطية الحركة، والمعيّب.

انخفاض القيمة شهرة المحل

لا يتم إطفاء السمعة التجارية ولكن يتم مراجعتها للانخفاض في القيمة مرة واحدة على الأقل سنويًا. لغرض اختبار انخفاض القيمة، تُخصص السمعة التجارية لكل من وحدات توليد النقد للمجموعة (أو مجموعات وحدات توليد النقد) التي يُتوقع أن تستفيد من التآزر الناتج عن الاندماج. يتم اختبار وحدات توليد النقد التي تُخصص لها السمعة التجارية للانخفاض في القيمة سنويًا، أو بمعدل أكثر تكرارًا عند وجود مؤشر على أن الوحدة قد تكون منخفضة القيمة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية للوحدة، يتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة أو لخفض القيمة الدفترية لأي سمعة تجارية مخصصة للوحدة ثم للأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يُعكس أي خسارة انخفاض قيمة معترف بها للسمعة التجارية في فترة لاحقة.

الأصول غير المالية

الأصول ذات العمر الإنتاجي غير المحدد – على سبيل المثال بعض الأصول غير الملموسة غير الجاهزة للاستخدام – لا تخضع للإطفاء أو الإهلاك ويتم اختبارها سنويًا لانخفاض في القيمة. يتم مراجعة الأصول الخاضعة للإهلاك أو الاستهلاك للتحقق من انخفاض قيمتها كلما ظهرت مؤشرات أو طرأت تغييرات في الظروف تدل على أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وفي حال وجود مثل هذه المؤشرات، تُقدر القيمة القابلة للاسترداد للأصل المعني.

القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل بعد خصم تكاليف التصرف أو القيمة المتبقية للاستخدام أيهما أعلى، وعند تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

عندما لا يُؤدَّ الأصول تدفقات نقدية مستقلة عن الأصول الأخرى، تُقدَّر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما يمكن تحديد أساس توزيع معقول وثابت، يتم أيضًا تخصيص أصول المجموعة للوحدات المنتجة للنقد الفردية، أو بخلاف ذلك يتم تخصيصها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد والتي يمكن تحديد أساس توزيع معقول وثابت لها.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة إذا كان المبلغ الدفترى لأصل أو وحدة مولدة للنقد أكبر من القيمة الأعلى بين القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف البيع، ويتم الاعتراف بها فورًا في الربح أو الخسارة ما لم يكن الأصل أصلًا معاد تقييمه. تُعامل أي خسارة انخفاض في قيمة أصل معاد تقييمه على أنها تخفيض في إعادة التقييم وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (IAS 16).

تُقيم خسائر انخفاض القيمة المثبتة في الفترات السابقة في كل تاريخ إعداد للتقارير المالية للتحقق من وجود أي مؤشرات تدل على انخفاض الخسارة أو زوالها. حيثما تنعكس خسارة الانخفاض لاحقًا، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى التقدير المعدل لمبلغه القابل للاسترداد، ويتم الاعتراف بالزيادة كإيراد فورًا، شريطة ألا يتجاوز المبلغ الدفترى المُزاد المبلغ الدفترى الذي كان سيُحدد لو لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في وقت سابق. تُعامل أي عملية عكس لخسارة انخفاض في قيمة أصل معاد تقييمه على أنها زيادة في إعادة التقييم.

الأدوات المالية

يُعتبر بالأصول المالية والإلتزامات المالية في قائمة المركز المالي للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. تُقاس الأصول المالية والإلتزامات المالية ميدنيًا بالقيمة العادلة، باستثناء الذمم التجارية المدينة التي لا تحتوي على مكون تمويلي جوهري والتي تُقاس بسعر المعاملة.

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية للأصول المالية على أساس تاريخ التداول. عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع للأصول المالية تتطلب تسليم الأصول ضمن الإطار الزمني الذي تقتضيه اللوائح أو الأعراف في السوق.

الاعتراف الأولي

عند الاعتراف الميدني، تقوم الشركة بقياس الأصل المالي بالقيمة العادلة مُضافًا إليه، في حالة الأصل المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى حيازة الأصل المالي، كما يتم تسجيل تكاليف المعاملة للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من الربح أو الخسارة ضمن المصروفات في الربح أو الخسارة المتكبدة.

التصنيف

تُصنّف المجموعة أصولها المالية ضمن الفئات التالية:

- التكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ("FVTPL") و • القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVOCI").

وتُحدد الإدارة تصنيف أصولها المالية عند الاعتراف الميدني. يعتمد تصنيف أدوات الدين على نموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال طريقة إدارة العمل وتوفير المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

-السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق هذه السياسات عملياً. وعلى وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفائدة التعاقدية، أو الحفاظ على هيكل محدد لأسعار الفائدة، أو موازنة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمول تلك الأصول، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول؛

-كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع التقارير بشأنها إلى إدارة المجموعة؛

-كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و

-تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات المستقبلي. ومع ذلك، لا يُنظر إلى المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بمعزل عن غيرها، بل كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

أدوات الدين

يتم قياس أداة الدين لاحقاً بالتكلفة المطفأة إذا استوفت كلاً من الشرطين التاليين:

· يُحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

· تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق (انظر التقييم أدناه).

ويشار إلى هذا التقييم باسم اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة (SPPI) ويتم إجراؤه على مستوى الأدوات.

تُقاس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI):

· أن تكون حيازة الأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتمثل هدفه في تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

· تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق (انظر التقييم أدناه).

يتم تصنيف جميع أدوات الدين الأخرى بشكل تلقائي على أنها القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL). يجوز للمجموعة أن تُصنّف بشكل غير قابل للإلغاء استثماراً في دين يستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) على أنه مُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) إذا كان القيام بذلك يؤدي إلى إزالة أو تقليل عدم التطابق المحاسبي على نحو جوهري.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يُعرّف "أصل الدين" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. تُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل مخاطر الائتمان المرتبطة بمبلغ أصل الدين القائم خلال فترة زمنية محددة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط، تنظر المجموعة في الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء التقييم، تنظر المجموعة في:

-الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛ -

ميزات الرافعة المالية؛

-شروط السداد المسبق والتمديد؛

-الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من أصول محددة؛ و -

الميزات التي تعطل مقابل القيمة الزمنية للنقود.

أدوات حقوق الملكية

فعند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة إجراء اختبار غير قابل للإلغاء (على أساس كل أداة على حدة) لتخصيص الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI). لا يُسمح بالتصنيف على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) إذا كانت حيازة الاستثمار في حقوق الملكية لغرض المتاجرة أو إذا كان يمثل مقابلاً مشروطاً اعترف به المستحوز في تجميع أعمال.

يتم تصنيف جميع أدوات حقوق الملكية الأخرى بشكل تلقائي على أنها القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL).

القياس اللاحق

تُقاس جميع الأصول المالية المعترف بها لاحقاً بكاملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتماداً على تصنيف الأصول المالية.

(1) أدوات الدين المصنفة على أساس التكلفة المطفأة

التكلفة المضافة للأصل المالي هي المبلغ الذي يُقاس به الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي مطروحاً منه سداد أصل الدين، مضافاً إليه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، ومعدلاً لأي مخصص خسارة. المبلغ الدفئري الإجمالي للأصل المالي هو التكلفة المضافة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة.

طريقة سعر الفائدة الفعلي هي طريقة لحساب التكلفة المضافة لأداة الدين وتوزيع إيراد الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. بالنسبة للأصول المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت جودتها الائتمانية (أي الأصول التي انخفضت جودتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي)، فإن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بدقة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملات، والعمولات أو الخصومات الأخرى) باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة، على مدى العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، وصولاً إلى المبلغ الدفئري الإجمالي لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت جودتها الائتمانية، يتم حساب سعر فائدة فعلي معدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة، وصولاً إلى التكلفة المضافة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بإيراد الفائدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المضافة وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI). بالنسبة للأصول المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت جودتها الائتمانية، يُحسب إيراد الفائدة بتطبيق سعر الفائدة الفعلي على المبلغ الدفئري الإجمالي للأصل المالي، باستثناء الأصول المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية لاحقاً. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً منخفضة القيمة ائتمانياً، يُعترف بإيراد الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المضافة للأصل المالي. إذا تدّسن المخاطر الائتمانية على الأداة المالية منخفضة القيمة ائتمانياً في فترات التقرير اللاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي منخفض القيمة ائتمانياً، فإنه يُعترف بإيراد الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على المبلغ الدفئري الإجمالي للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المنشأة ومنخفضة القيمة ائتمانياً، تُعترف بالمجموعة بإيراد الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المضافة للأصل المالي منذ الاعتراف الأولي. لا يعود الاحتساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تدّسنت المخاطر الائتمانية للأصل المالي لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي منخفض القيمة ائتمانياً. يُعترف بإيراد الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر.

(2) أدوات الدين المدوّية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)

تُقاس أدوات الدين التي تحتفظ بها المجموعة والمدوّية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات. يُعترف لاحقاً بالتغيرات في المبلغ الدفئري لأدوات الدين هذه الناتجة عن مكاسب وخسائر الصرف الأجنبي، ومكاسب أو خسائر الانخفاض في القيمة، وإيراد الفائدة المحسب باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، ضمن الأرباح أو الخسائر. تكون المبالغ التي يُعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر هي ذاتها المبالغ التي كان سيُعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر فيما لو كانت أدوات الدين هذه قد قيست بالتكلفة المضافة. يُعترف بجميع التغيرات الأخرى في المبلغ الدفئري لأدوات الدين هذه ضمن الدخل الشامل الآخر وتُراكم تحت بند احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

(3) أدوات الملكية المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)

تُقاس الاستثمارات في أدوات الملكية المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات. تُقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر وتُراكم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

يُعترف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية ضمن الأرباح أو الخسائر عندما يتأكد الحق في استلامها، ما لم تُمّثل توزيعات الأرباح بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار. تُدرج توزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

(4) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

تُقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر للقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر بالغدر الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تدوّل مُعيّنة. يشمل صافي المكسب أو الخسارة المعترف به ضمن الأرباح أو الخسائر أي توزيعات أرباح أو فائدة مكتسبة على الأصل المالي.

أصول العقود

تُمّثل الأصول التعاقدية حق المجموعة في الحصول على مقابل للخدمات المقدمة للعملاء والذي يظل حق المجموعة فيه مشروطاً بشيء آخر غير مُضي الوقت. تُمّثل الأصول التعاقدية الفرق بين العمل المُنجز والمُعتمد من قبل العميل والفواتير الصادرة حسب الاتفاقية.

تكون المجموعة قد اعترفت مسبقاً بأصل تعاقدي لأي عمل مُنجز. يُعاد تصنيف أي مبلغ تم الاعتراف به مسبقاً كأصل تعاقدي إلى ذمم مدينة تجارية في النقطة التي يتم فيها فترته للعميل.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تستخدم متطلبات انخفاض القيمة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 معلومات تطلعية للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة - "نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (ECL)".

الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) هي التقدير المرّجح باحتمالية للخسائر الائتمانية (أي القيمة الحالية لجميع النقص في التدفقات النقدية) على مدى العمر المتوقع للأصل المالي. النقص في التدفقات النقدية هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي. تأخذ الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) في الاعتبار مبلغ وتوقيت الدفعات، وبالتالي تنشأ خسارة ائتمانية حتى لو توقعت المجموعة استلام الدفعة بالكامل ولكن في وقت لاحق من الاستحقاق التعاقدية. تتطلب طريقة الخسارة الائتمانية المتوقعة تقييم المخاطر الائتمانية، التعرّض وتوقيت التحصيل منذ الاعتراف الأولي. يتطلب هذا الاعتراف بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر حتى للذمم المدينة التي تم إنشاؤها أو اقتناؤها حديثاً.

يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة دالة لاحتمالية التعثر، والخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا حدث تعثر) والتعرض عند التعثر. يعتمد تقييم احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر على البيانات التاريخية المعزلة بالمعلومات المستقبلية كما هو موصوف أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التعثر، فيُمثل للأصول المالية بالمبلغ الدفري الإجمالي للأصول في تاريخ التقرير؛ وبالنسبة لعمود الضمانات المالية، يشمل التعرض مبلغ الدَّيْن المضمون الذي تم سحبه حتى تاريخ التقرير، بالإضافة إلى أي مبالغ مضمونة إضافية يُتوقع أن يسحبها المقرض في المستقبل بحلول تاريخ التعثر المحدد بناءً على الاتجاه التاريخي، وفهم المجموعة للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، والمعلومات المستقبلية الأخرى ذات الصلة.

يُفاس انخفاض قيمة الأصول المالية إما كخسارة ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرًا أو خسارة ائتمانية متوقعة مدى الحياة، اعتمادًا على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي. تُمثل 'الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا' الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر التي يُحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير. تُمثل 'الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة' الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للأصل المالي. إذا كانت المجموعة قد قيسَت مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في فترة التقرير السابقة، ولكن قررت في تاريخ التقرير الحالي أن شروط الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لم تعد مستوفاة، فإن المجموعة تقيس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا في تاريخ التقرير الحالي، باستثناء الأصول التي أستخدم فيها المنهج المُبسَّط. تعترف المجموعة دائمًا بالخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة (ECL) للأنتم التجارية المدينة، والأصول التعاقدية والذمم المدينة للإيجار.

تُثبت المجموعة مكاسب أو خسائر اضمحلال في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع تسوية مقابلة لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة، باستثناء الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، حيث يتم الاعتراف بمخصص الخسارة لها ضمن الدخل الشامل الآخر وتجميعها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار، ولا تخفض القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.

لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، تقارن المجموعة مخاطر حدوث تخلف عن السداد على الأصل في تاريخ التقرير بمخاطر التخلف عن السداد في تاريخ الاعتراف الأولي. وتأخذ في الاعتبار المعلومات المستقبلية المعقولة والداعمة المتاحة. تشمل أمثلة المؤشرات التصنيف الائتماني الداخلي، والتصنيف الائتماني الخارجي (إن وجد)، وما إلى ذلك.

عند تطبيق هذا النهج المستقبلي، يتم التمييز بين:

-الأدوات المالية التي لم تندهور جودتها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة ("المرحلة 1").

-الأدوات المالية التي تندهورت جودتها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي والتي لا تعتبر مخاطرها الائتمانية منخفضة ("المرحلة 2").

-تغطي المرحلة 3 الأصول المالية التي لديها أدلة موضوعية على الاضمحلال في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا للفترة الأولى بينما يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الافتراضي للفتتين الثانية والثالثة.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي، تقارن المجموعة مخاطر حدوث تخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر حدوث تخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وداعمة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. تشمل المعلومات المستقبلية التي يتم النظر فيها الآفاق المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين، والمحللين الماليين، والهيئات الحكومية، ومراكز الفكر ذات الصلة، والمنظمات المماثلة الأخرى، بالإضافة إلى النظر في مصادر خارجية مختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للمجموعة.

على وجه الخصوص، تؤخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي:

•تدهور جوهري فعلي أو متوقع في التصنيف الائتماني الداخلي أو الخارجي (إن وجد) للأداة المالية.

•تدهور جوهري في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة، مثل زيادة جوهرية في فروقات الائتمان، أو أسعار مقايضات التخلف عن سداد الائتمان للمدين، أو طول الفترة الزمنية أو المدى الذي كانت فيه القيمة العادلة لأصل مالي أقل من تكلفته المطفأة.

•تغيرات سلبية قائمة أو متوقعة في الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب انخفاضًا جوهريًا في قدرة المدين على الوفاء بالتزامات ديونه.

•تدهور جوهري فعلي أو متوقع في النتائج التشغيلية للمدين.

•زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان على أدوات مالية أخرى لنفس المدين.

•تغيير سلبى جوهري فعلي أو متوقع في البيئة التنظيمية، الاقتصادية، أو التكنولوجية للمدين ينتج عنه انخفاض جوهري في قدرة المدين على الوفاء بالتزامات ديونه.

بغض النظر عن نتيجة التقييم أعلاه، تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على أصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي عندما تكون الدفوعات التعاقدية متأخرة بأكثر من 30 يومًا، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وداعمة تثبت خلاف ذلك.

على الرغم مما سبق، تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على أداة مالية لم تزداد بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد أن الأداة المالية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

•كانت الأداة المالية تنطوي على مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد.

•قد تؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل إلى تقليل قدرة المقرض على الوفاء بالتزامات التدفقات النقدية التعاقدية، إلا أن ذلك ليس بالضرورة أن يحدث.

شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع والشركات التابعة لها
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وغير المدققة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025
(تُعرض كافة المبالغ بالريال العماني)
(تابع السياسات المحاسبية)

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي ينطوي على مخاطر الائتمانية منخفضة عندما يكون للأصل تصنيف ائتماني خارجي ضمن "درجة الاستثمار" وفقاً للتعريف المفهوم عالمياً، أو إذا لم يكن هناك تصنيف خارجي متاح، فإن الأصل لديه تصنيف داخلي "جيد الأداء". جيد الأداء يعني أن الطرف المقابل لديه مركز مالي قوي ولا توجد مبالغ متأخرة السداد. فيما يتعلق بعبود الضمانات المالية، يعتبر التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الالتزام غير القابل للإلغاء هو تاريخ الاعتراف الأولي لأغراض تقييم اضمحلال الأداة المالية. عند تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بعقد الضمان المالي، تأخذ المجموعة في الاعتبار التغيرات في المخاطر التي قد يتخلف بموجبها المدين المحدد عن سداد العقد.

تراقب المجموعة بانتظام فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ متأخر السداد.

تعريف التخلف عن السداد

تعتبر المجموعة ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الأصول المالية التي تقي بأي من المعيارين التاليين لا تكون قابلة للاسترداد بشكل عام:

- عند وجود إخلال بالشروط المالية من قبل المدين.
- المعلومات المطورة داخلياً أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية تشير إلى احتمالية عدم قيام المدين بسداد كامل مستحقات دانيه، بما في ذلك المجموعة (دون الأخذ في الاعتبار

بغض النظر عن التحليل أعلاه، تعتبر المجموعة أن التخلف عن السداد قد حدث عندما يكون الأصل المالي متأخر السداد بأكثر من 90 يوماً، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وداعمة لإثبات أن معيار تخلف عن السداد أكثر تأخراً هو الأنسب.

سياسة الشطب

تشطب المجموعة الأصل المالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبات مالية شديدة ولا توجد احتمالية واقعية للاسترداد، على سبيل المثال، عندما يكون المدين قد وضع تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس، أو في حالة الذمم التجارية المدينة، عندما تتجاوز المبالغ سنتين متأخرة السداد، أيهما يحدث أولاً. قد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات التنفيذ بموجب إجراءات استرداد المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار المشورة القانونية عند الاقتضاء. يتم الاعتراف بأي مبالغ مستردة في الأرباح أو الخسائر.

الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى

تستخدم المجموعة نهجاً مبسطاً في محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى، وذمم الإيجار المدينة وأصول العقود، وتسجل مخصص الخسارة على أنه خسائر ائتمانية متوقعة للعلم الافتراضي. ولأغراض قياس هذه الخسائر، تقوم الشركة بتجميع الذمم المدينة وأصول العقد وفقاً لخصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، وعدد الأيام المتأخرة عن تاريخ الاستحقاق. تتعلق أصول العقود بالأعمال تحت التنفيذ غير المفوترة ولها بشكل جوهري نفس خصائص المخاطر مثل الذمم التجارية المدينة لنفس أنواع العقود. وعليه، خلصت المجموعة إلى أن معدلات الخسارة المتوقعة للذمم التجارية المدينة هي تقريب معقول لمعدلات الخسارة لأصول العقود.

يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية بشأن العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على قدرة العملاء على تسوية مستحقاتهم. حددت المجموعة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة للبلدان التي تباع فيها سلعها وخدماتها على أنهم العوامل الأكثر أهمية، وبناءً على ذلك تقوم بتعديل معدلات الخسارة التاريخية بناءً على التغيرات المتوقعة في هذه العوامل.

تستند مخصصات الخسارة للأصول المالية إلى افتراضات حول مخاطر التخلف عن السداد، ومعدلات الخسارة المتوقعة، وعامل الخصم. وتستخدم المجموعة حكمها في وضع هذه الافتراضات واختيار المدخلات لحساب الانخفاض في القيمة، استناداً إلى تاريخ الشركة السابق وظروف السوق الحالية وكذلك التقديرات المستقبلية في نهاية كل فترة إعداد التقارير.

النقد لدى البنوك

يُقاس الانخفاض في قيمة (اضمحلال) النقد في البنوك على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً ويعكس الاستحقاقات قصيرة الأجل للمخاطر. تعتبر المجموعة أن النقد في البنوك ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة إلى معتدلة بناءً على التصنيف الائتماني الخارجي للطرف المقابل.

المبالغ المستحقة من الأطراف ذات الصلة

تطبق المجموعة نهج النموذج العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والذي يستخدم نموذجاً من 3 مراحل للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة اعتماداً على مخاطر الائتمان للطرف الآخر. ولقياس خسائر الائتمان المتوقعة، فإن المجموعة تتولى تقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل العداد نتيجة لحدث التخلف عن السداد من الطرف الآخر، الأمر الذي من الممكن حدوثه خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير. كما تتولى المجموعة أيضاً مهمة تقييم المركز المالي للطرف الآخر، وذلك لمعرفة ما إذا كان لديه أصول سائلة كافية لسداد الرصيد في حالة السداد عند الطلب. بالإضافة إلى ذلك، تحدد المجموعة أيضاً الخسارة في حالة التخلف عن سداد المبالغ المستحقة من طرف ذي صلة.

إلغاء الاعتراف بالأصول المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأحد الأصول المالية من الدفاتر فقط عندما تنتقضي مدة الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل؛ أو عند نقل ملكية الأصل المالي وبوجه عام جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل إلى طرف آخر. إذا لم تحوّل الشركة جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها جوهرياً واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، فإن المجموعة تعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزامات المرتبطة بالمبالغ التي قد يتعين عليها دفعها. إذا احتفظت الشركة بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المنقول فإن الشركة تستمر في الاعتراف بالأصل المالي، والاعتراف أيضاً بالافتراض المضمون بالعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف:

- يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر التراكمية الناتجة عن إلغاء الاعتراف بأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمعرّف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.
- لا يُعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية الناتجة عن إلغاء الاعتراف بأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة، بل يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة.

التصنيف

تُصنّف أدوات الدين والأسهم إما على أنها التزامات مالية أو حقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

تشتمل الالتزامات المالية للمجموعة على الديون التجارية والمستحقات الأخرى، والتزامات الإيجار، والقروض لأجل، والسلف المصرفية، والمستحقات عن عمليات الدمج التجاري، والديون الثانوية، والسحب على المكشوف من البنوك. في هذه الالتزامات المالية تُقاس بالتكلفة المطفأة.

أدوات حقوق الملكية

يُعتبر سند حقوق الملكية هو أي عقد يثبت وجود حصة متبقية في أصول المنشأة ما بعد استقطاع جميع التزاماتها، ويتم الاعتراف بسندات حقوق الملكية التي تصدرها المجموعة بالعائدات المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة، كما يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة وخصمها مباشرة في حقوق الملكية، ولا يُعترف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية التي أصدرتها المجموعة.

الأدوات المالية المركبة

تُصنّف الأجزاء المكونة لسندات القروض القابلة للتحويل التي تصدرها المجموعة بشكل منفصل على أنها التزامات مالية وحقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية، وسيكون خيار التحويل الذي يتم تسويته عن طريق تبادل مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات الأسهم التي تصدرها المجموعة بمثابة أداة ملكية، وفي تاريخ الإصدار، يتم تقدير القيمة العادلة لمكون الالتزام باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق لأداة مماثلة غير قابلة للتحويل، ويُعترف بهذا المبلغ على أنه التزاماً على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لحين إطفائه عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة المالية، ويُحدد خيار التحويل المصنف على أنه حقوق ملكية عن طريق خصم مبلغ عنصر الالتزام من القيمة العادلة للأداة المركبة ككل، كما يُعترف بهذا ويُدرج في حقوق الملكية، بعد استبعاد تأثيرات ضريبة الدخل، ولا يُعاد حسابه لاحقاً، بالإضافة إلى ذلك، فإن خيار التحويل المصنف على أنه حقوقاً للملكية سيُبقى ضمن حقوق الملكية لحين ممارسة خيار التحويل، وفي هذه الحالة سينقل الرصيد المعترف به في حقوق الملكية إلى بند آخر، أما في حالة عدم تنفيذ خيار التحويل عند تاريخ استحقاق سند القرض القابل للتحويل، فسوف يُدرّج الرصيد المعترف به في حقوق الملكية إلى الأرباح المحتجزة، ولا يُعترف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة عند التحويل أو انتهاء خيار التحويل، وتُخصّص تكاليف المعاملات المتعلقة بإصدار سندات القروض القابلة للتحويل إلى مكونات الالتزامات وحقوق الملكية بما يتناسب مع تخصيص العائدات الإجمالية، ويُعترف بتكاليف المعاملات المتعلقة بمكون حقوق الملكية مباشرة في حقوق الملكية، ويتم تضمين تكاليف المعاملات المتعلقة بمكون الالتزام في القيمة الدفترية لمكون الالتزام ويتم إطفائها على مدى عمر سندات القرض القابلة للتحويل، وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القياس اللاحق

يتم لاحقاً قياس جميع الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي أو بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة (FVTPL)، ومع ذلك، تُحسب الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يكون نقل أحد الأصول المالية صالحاً لإلغاء الاعتراف أو عندما ينطبق نهج المشاركة المستمرة، وعقود الضمان المالي الصادرة عن المجموعة، وفقاً لسياسات المحاسبية المحددة والموضحة أدناه.

الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تُصنّف الالتزامات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يكون الالتزام المالي: (1) مقابل مشروطاً للمستحوق في اندماج الأعمال. (2) أو محتفظاً به للتداول (3) أو مخصصاً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويُصنّف الالتزام المالي على أنه مخصصاً للتداول إذا:

- تم شراؤه بشكل أساسي لغرض إعادة شراؤه في الأمد القريب.
- أصبح -عند الاعتراف الأولي- جزءاً من محفظة من الأدوات المالية المحددة التي تدبرها المجموعة معاً ولديه نمط فعلي حديث من جني الأرباح على المدى القصير.
- كان مشتقاً، باستثناء المشتق الذي يكون عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مخصصة وفعالة، أما الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للتداول أو المقابل الطارئ للمستحوق في اندماج الأعمال فيمكن تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا:
- كان هذا التخصيص يلغي أو يقلل بشكل كبير التناقض في الحساب أو التعرف الذي قد ينشأ بخلاف ذلك
- كان الالتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما، والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإدارة المخاطر الموثقة للمجموعة أو استراتيجية الاستثمار، ويتم توفير المعلومات حول التجميع داخلياً على هذا الأساس
- كان يُشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق مضمن واحد أو أكثر، ويسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بتخصيص العقد المجمع بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويكون حساب الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تشكل فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة.

يشمل صافي الربح أو الخسارة المعترف به في الربح أو الخسارة أي فوائد مدفوعة على الالتزام المالي، ويتم الاعتراف به في قائمة الربح أو الخسارة، ومع ذلك، بالنسبة للالتزامات المالية التي تُصنّف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإنه يتم الاعتراف بمبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لهذا الالتزام في الدخل الشامل الآخر، ما لم يكن الاعتراف بتأثيرات التغيرات في مخاطر الائتمان للالتزام في الدخل الشامل الآخر من شأنه أن يخلق أو يوسع عدم تطابق محاسبي في الربح أو الخسارة، كما يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة الخاص بالالتزام في الربح أو الخسارة، ولا يُعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة التي تعود إلى مخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزام المالي والتي يُعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الربح أو الخسارة؛ لكنها تُدرّج إلى الأرباح المحتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي، كما يُعترف بالأرباح أو الخسائر على عقود الضمان المالي الصادرة عن المجموعة والتي تحددها المجموعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم تحديد القيمة العادلة بالطريقة الموضحة في الإيضاح 62 (أ).

الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم حساب الالتزامات المالية التي لا تكون (1) مقابل مشروطاً للمستحوق في اندماج الأعمال، (2) أو مخصصة للتداول، (3) أو محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وطريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصاريف الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة، أما معدل الفائدة الفعلي فهو المعدل الذي يخضم بقية التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (حيثما كان ذلك مناسباً) فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالالتزامات المالية فقط عند سداد التزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها، ويُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي أُلغى الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في الربح أو الخسارة.

عندما تتبادل المجموعة أداة دين واحدة مع المقرض الحالي مقابل أداة أخرى بشروط مختلفة بشكل كبير، فيكون احتساب هذا التبادل على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد، وعلى نحو مماثل، فإن المجموعة تُعالج التعديل الجوهري لشروط الالتزام الحالي أو جزء منه باعتباره إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد، ومن المفترض أن تكون الشروط مختلفة بشكل كبير إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للالتزامات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخفضة وذلك بتطبيق سعر الفائدة الفعلي الأصلي، مختلفة بنسبة 10 في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للالتزامات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي، وإذا لم يكن التعديل جوهرياً، فإن الفرق بين: (1) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل؛ (2) والقيمة الحالية للالتزامات النقدية بعد التعديل يُعترف به في الربح أو الخسارة وذلك باعتبار الربح أو الخسارة في التعديل ضمن المكاسب والخسائر الأخرى.

الالتزامات التعاقدية

تمثل الالتزامات التعاقدية التزام المجموعة بتقديم خدمة أو سلعة ما لإحدى عملائها نظير القيمة المادية المقدمة من العميل للمجموعة.

رأس المال السهمي

يمثل رأس المال السهمي القيمة الإسمية للأسهم الصادرة، وتُصنف الأسهم العادية على أنها حقوق ملكية، وتظهر التكاليف الإضافية التي تعود مباشرة إلى إصدار أسهم عادية جديدة في حقوق الملكية كخصم، بعد خصم الضرائب، من العائدات.

احتياطي الطوارئ

وفقاً للمادة 20 (2) (ج) المعدلة بالمرسوم السلطاني رقم 35/95 من قانون شركات التأمين العماني لعام 1979، وكتاب هيئة سوق المال رقم 4952/2005 المؤرخ 22 نوفمبر 2005، يتم تحويل 10% من المطلوبات المستحقة الصافية في تاريخ بيان المركز المالي للتأمين العام و 1% من أقساط السنة لأعمال التأمين على الحياة من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي الطوارئ، ويجوز للمجموعة إيقاف هذا التحويل عندما يصبح الاحتياطي مساوياً لرأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للمجموعة.

الإيرادات

تمثل الإيرادات التي تحصل عليها المجموعة ما يلي:

1. تُفصل السلع أو الخدمات في سياق العمل العادي ويتم الاعتراف بها في نقطة زمنية أو على مدى فترة زمنية عند الوفاء بالتزام الأداء والاعتماد على مبلغ سعر المعاملة المخصص للالتزام الأداء.
2. الإيرادات على أساس نهج تخصيص الأقساط (PAA) ونموذج القياس العام (GMM) لجميع عقود التأمين

تتبع المجموعة نموذج الاعتراف بالإيرادات المكون من 5 خطوات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" للاعتراف بالإيرادات فيما يتعلق بنقل السلع أو الخدمات في سياق العمل العادي.

أ. تحديد العقد:

يجب على المجموعة أن تسجل عقداً مع عميل يقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء عند استيفاء المعايير التالية:

· وافق أطراف العقد على العقد (كتابة أو شفهيًا أو وفقًا لممارسات العمل المعتادة الأخرى) ويلتزمون بأداء التزاماتهم الخاصة.

يمكن للمجموعة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم نقلها.

· يمكن للمجموعة تحديد شروط الدفع للسلع أو الخدمات التي سيتم نقلها.

· أن يكون للعقد جوهر تجاري (أي من المتوقع أن يتغير خطر أو توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة نتيجة للعقد)؛ ومن المحتمل أن يحصل الكيان على المقابل الذي يحق له الحصول عليه مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم نقلها إلى العميل

ب. تحديد التزامات الأداء

يُعد التزام الأداء وحدة حساب ووعداً في عقد مُبرم مع عميل بنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.

تتولى المجموعة تقييم ترتيبات إيراداتها وفقاً لمعايير محددة لتحديد ما إذا كانت تعمل كجهة رئيسية أو وكيل، وخلصت المجموعة إلى أنها تعمل طرفاً رئيسياً في ترتيبات الإيرادات الخاصة ببيع البطاقات المدفوعة مسبقاً ووكيلاً في ترتيبات الإيرادات الخاصة بخدمات الفواتير وتحصيل الديون.

ج. تحديد سعر المعاملة

تأخذ المجموعة في الاعتبار شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة، وتفترض المجموعة أن السلع أو الخدمات سيتم نقلها إلى العميل كما وعدت وفقاً للعقد الحالي وأن العقد لن يتم إلغاؤه أو تجديده أو تعديله، وفي الحالات التي تستند فيها المجموعة إيراداتها من عقود ذات سعر ثابت، يتم تحديد مبلغ الإيرادات التي سيتم تحقيقها من كل عقد بالإشارة إلى تلك الأسعار الثابتة، وعند تحديد سعر المعاملة لبيع المنتجات، تأخذ المجموعة في الاعتبار تأثيرات المقابل المتغير.

د. تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء في العقد

تخصص المجموعة سعر المعاملة لكل التزام أداء (أو سلعة أو خدمة مميزة) بمبلغ يوضح مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة أن تستحقه في مقابل نقل السلع أو الخدمات الموعودة إلى العميل المحدد في العقد.

يجب على المجموعة الاعتراف بالإيرادات عندما تفي المجموعة بالتزام الأداء عن طريق نقل سلعة أو خدمة التي وُعد بها (أي أصل) إلى العميل. يتم تحويل الأصل عندما (أو حسبما) يحصل العميل على السيطرة على ذلك الأصل.

الإيرادات من عقود الخدمة مع الأطراف الرئيسية

تتمثل الإيرادات من عقود الخدمة في رسوم الخدمة على خدمات مختلفة مثل طباعة الفواتير وخدمات العملاء والتحصيل وقراءة العداد وتسليم الفواتير والفصل/إعادة التوصيل وما إلى ذلك، والتي يتم الحصول عليها بناءً على الخدمات المقدمة ويتم احتسابها على مدى فترة زمنية في المدة المحددة التي يتم فيها تقديم الخدمة، وفي حالات مختلفة، تُفرض غرامات على عدم الوفاء بالشروط والأحكام الخاصة بتقديم الخدمات المذكورة في العقد، وتوفر المجموعة مثل هذه الغرامات في دفاتر الحسابات وفقًا للشروط والأحكام المذكورة في العقد وتُخصم من الإيرادات لغرض الاعتراف بالإيرادات.

خدمات الفواتير وتحصيل الديون

تتمثل الإيرادات من خدمات الفواتير وتحصيل الديون في رسوم الخدمة والعمولة المكتسبة تباعًا على المبالغ المفوترة والخدمات الأخرى المقدمة والتي تُحسب على مدى فترة زمنية في المدة المحددة التي تُقدّم فيها الخدمة.

إيرادات عقود الكهرباء وعمليات التدقيق

يُعترف بالإيرادات على مدى فترة زمنية عند الوفاء بالتزامات الأداء استنادًا إلى طريقة الإنتاج، أي نسبة العمل المعتمد في تاريخ إعداد التقارير، وتتضمن تكلفة العقود مبلغ الطوارئ، وبناءً على النمط التاريخي، فإن المجموعة لا تعترف بالإيرادات حتى تتأكد من استرداد مبلغ الطوارئ عند الوفاء بالتزام الأداء.

إيرادات خدمات الصيانة

يُعترف بإيرادات خدمات الصيانة على أساس شروط العقود، والتي هي في الأساس ذات طبيعة قصيرة الأجل، كما يُعترف بالإيرادات على مدى فترة زمنية محددة في المدة المحددة التي تُقدّم فيها الخدمة.

إيرادات العمولات على التحويلات والحوالات المالية

يُعترف بإيرادات العمولة على التحويلات المالية والحوالات عند الطلب في لحظة تحقيق ذلك والتي تكون عادة عند تنفيذ المعاملة التي تتعلق بها، وتتكون أرباح الصرف من الهوامش فيما يتعلق بالتحويلات المالية وأنشطة تغيير العملة ويُعترف بهذه الأرباح في وقت تنفيذ المعاملة.

الإيرادات الناتجة عن عقد تحصيل الديون

يُعترف بالإيرادات الناتجة عن عقد تحصيل الديون في وقت تحصيل الديون، ولا يُعترف بالإيرادات إلا بعد تحصيل هذه الديون.

الإيرادات من توريد العدادات الذكية لتحقيق القراءة التلقائية

تُسدّل الإيرادات من العدادات الذكية لتحقيق القراءة التلقائية في الفترة الزمنية التي يتم فيها الوفاء بالتزام الأداء، أي عند تسليم العدادات إلى المشتري.

بيع البطاقات مسبقة الدفع

تُسدّل الإيرادات من البطاقات مسبقة الدفع في فترة زمنية يتم فيها الوفاء بالتزام الأداء، أي عند تسليم البطاقات مسبقة الدفع للمشتري.

العمولة على بيع البطاقات مسبقة الدفع

تُسدّل الإيرادات من العمولة على بيع البطاقات مسبقة الدفع في وقت بيع هذه البطاقات وذلك من خلال عمليات إعادة الشحن الإلكترونية، ويتم تحصيل العمولة مقابل خدمات إعادة الشحن الإلكتروني المقدمة ويُعترف بالإيرادات في نقطة زمنية محددة خلال الفترة المحددة التي يتم فيها تقديم الخدمة.

عقود البناء

لا تتوقع المجموعة إبرام أي عقود وذلك لأن الفترة بين نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل والسداد من جانبيه لا تتجاوز عامًا واحدًا، ونتيجة لذلك، لا تعدل المجموعة أي من أسعار المعاملات وفقًا للقيمة الزمنية للمال.

بيع منتجات الألبان والعصائر والمياه المعدنية والأعلاف الحيوانية وتربية الماشية للحصول على لحوم الأبقار

يُعترف بالإيرادات من بيع منتجات الألبان والعصائر ومنتجات المياه المعدنية وأعلاف الحيوانات وتربية الماشية للحصول على لحوم البقر في فترة محددة يتم فيها نقل السيطرة على الأصول إلى العميل، وذلك يكون عادةً عند تسليم المنتجات.

الخصم على الكمية

تقدم المجموعة خصومات بائِر رجعي على الكمية لبعض العملاء وذلك عندما تتجاوز كمية المنتجات المشتراة خلال الفترة الحد المقرر في العقد، ويتم خصم الخصومات من المبالغ المستحقة على العميل، ولتقدير المقابل المتغير للخصومات المستقبلية المتوقعة، فإن المجموعة تطبق طريقة المبلغ الأكثر احتمالًا للعقود ذات الكمية الواحدة.

عقود التأمين وإعادة التأمين

تُسنّف المنتجات التي تباعها المجموعة على أنها عقودًا للتأمين عندما تقبل المجموعة مخاطر تأمينية كبيرة من حامل وثيقة التأمين وذلك من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا كان حدث مستقبلي غير مؤكد محدد يؤثر سلبيًا على حامل الوثيقة، ويتم إجراء هذا التقييم على أساس كل عقد على حدة في تاريخ إصدار العقد، وفي حالة إجراء هذا التقييم، فإن المجموعة تراعي جميع حقوقها والتزاماتها الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن عقد أو قانون أو لائحة.

تحدد المجموعة ما إذا كان العقد يحتوي على مخاطر تأمينية كبيرة من خلال تقييم ما إذا كان الحدث المؤمن عليه يمكن أن يتسبب في أن تدفع المجموعة مبالغ إضافية لحامل الوثيقة والتي تعتبر كبيرة في أي سيناريو واحد ذو أصل تجاري حتى لو كان الحدث المؤمن عليه غير محتمل للغاية أو كانت القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية الطارئة تمثل نسبة صغيرة من القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المتبقية من عقد التأمين.

تحدد المجموعة محافظتها من خلال تجميع عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة ويتم إدارتها معاً، وعند تجميع عقود التأمين في محافظ، فإن المجموعة تراعي تشابه المخاطر بدلاً من التصنيف المحدد لخطوط المنتجات، وقد قررت المجموعة أن جميع العقود ضمن كل خط إنتاج، كما هو محدد لأغراض الإدارة، تنطوي على مخاطر مماثلة، وبالتالي، عند إدارة العقود معاً، فإنها تمثل محافظة من العقود، وتعتبر بعض المنتجات الصادرة عن كيانات مختلفة داخل المجموعة أنها تُدار على مستوى الكيان المصدر، ويرجع ذلك إلى أن إدارة رأس مال الملاءة المالية، التي تدعم إصدار هذه العقود، محصورة داخل هذه الكيانات.

يجوز للمجموعة أن تستحوذ على عقود التأمين بما أن ذلك جزءاً من اندماج الأعمال أو نقل المحفظة، وعلى عكس العقود الصادرة أصلاً، فإن العقود المكتسبة في مرحلة التسوية تنقل مخاطر التأمين الخاصة بتطور المطالبات السلبية، وترى المجموعة أن مثل هذه المخاطر تختلف عن العقود التي أصدرتها في الأصل، وتجمع هذه العقود في محافظ منفصلة حسب خط المنتج.

يتم تقسيم كل محافظة إلى مجموعات من العقود والتي يتم تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 عليها. حدود العقد

يشتمل قياس مجموعة العقود على جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، ويكون تحديد ذلك على النحو التالي: عقد

التأمين

تقع التدفقات النقدية ضمن حدود العقد إذا كانت تنشأ عن حقوق والتزامات جوهرية موجودة خلال فترة إعداد التقارير حيث يمكن للمجموعة إلزام حامل الوثيقة بدفع أقساط أو يكون لديها التزام فعلي بتقديم الخدمات (بما في ذلك التغطية التأمينية وأي خدمات استثمارية).

ينتهي الالتزام الفعلي بتقديم الخدمات عندما:

• تتمتع المجموعة بالقدرة العملية على إعادة تقييم المخاطر التي يتعرض لها حامل الوثيقة المعين ويمكنها تحديد سعر أو مستوى من المزايا يعكس تلك المخاطر بشكل كامل.

• تتمتع المجموعة بالقدرة العملية على إعادة تقييم مخاطر المحفظة التي تحتوي على العقد ويمكنها تحديد سعر أو مستوى من الفوائد يعكس بشكل كامل مخاطر تلك المحفظة، وأما تسعير الأقساط حتى تاريخ إعادة التقييم فلا يراعي المخاطر المتعلقة بالفترات التي تلي تاريخ إعادة التقييم.

عقد إعادة التأمين

تقع التدفقات النقدية ضمن حدود العقد إذا كانت تنشأ عن حقوق والتزامات جوهرية موجودة خلال فترة إعداد التقارير حيث يمكن للمجموعة إلزام حامل الوثيقة بدفع المبلغ إلى شركة إعادة التأمين أو لديه حق فعلي في استلامه.

ينتهي الحق الفعلي في استلام الخدمات عندما:

• تتمتع المجموعة بالقدرة العملية على إعادة تقييم المخاطر المنقولة إليها ويمكنها تحديد سعر أو مستوى من الفوائد مما يعكس بشكل كامل تلك المخاطر التي أعيد تقييمها.

يكون للمجموعة الحق الفعلي في إنهاء التغطية.

(1) الاعتراف الأولي

- عند الاعتراف الأولي، تقسم المجموعة العقود على أساس وقت إصدارها، وتحتوي المجموعة على جميع العقود التي تم إصدارها خلال فترة 12 شهراً، ويتم بعد ذلك تقسيم كل مجموعة العقود التي تكون مثقلة بالتزام عند الاعتراف الأولي
- العقود التي لا يوجد احتمال كبير لأن تصبح مثقلة بالتزام لاحقاً عند الاعتراف الأولي بها
- أي عقود متبقية

يعتمد تحديد ما إذا كان العقد أو مجموعة العقود مثقلة بالتزام على التوقعات في تاريخ الاعتراف الأولي، مع تحديد توقعات التدفق النقدي للوفاء على أساس مرجح الاحتمالات، وتحدد المجموعة المستوى المناسب الذي تتوفر فيه المعلومات المعقولة والقابلة للدعم وذلك لتقييم ما إذا كانت العقود مثقلة بالتزام عند الاعتراف الأولي وما إذا كانت العقود غير المثقلة بالتزام عند الاعتراف الأولي لديها احتمال كبير لتصبح مثقلة بالتزام لاحقاً، وتطبق المجموعة أحكاماً مهمة في تحديد مستوى التفصيل الذي تتوفر فيه للمجموعة معلومات كافية لاستنتاج أن جميع العقود ضمن مجموعة ما ستكون في نفس المجموعة، وفي حالة عدم وجود مثل هذه المعلومات، فإن المجموعة تقيم كل عقد على حدة.

تكتب المجموعة وثائق التأمين على الحياة ووثائق التأمين الطبية والتأمين العام والتي يتم قياسها على النحو الموضح أدناه:

(أ) عقود التأمين على الحياة

(1) وثائق التأمين الخاصة بالحياة الفردية

وهي تتكون من أنواع وثائق التأمين التالية:

• وثائق التأمين التقليدية ذات الأرباح (أي وثائق التأمين ذات ميزة المشاركة التقديرية) التي تؤمن الأحداث المرتبطة بحياة الإنسان (على سبيل المثال، الموت أو البقاء على قيد الحياة) على مدى فترة طويلة.

• تأمين المدة حيث يتم دفع الفوائد فقط في حالة وفاة المؤمن عليه.

(2) وثائق التأمين على الحياة المرتبطة بالقروض الفردية

هي عقود تأمين على الحياة يتم الاكتتاب عليها بقسط واحد وعلى أساس فردي ويتم إصدارها لحماية المؤسسات المالية من القروض المستحقة عليها من العملاء.

(3) وثائق التأمين على الحياة المرتبطة بقروض المجموعة

هي عقود تأمين على الحياة يتم الاكتتاب عليها على أساس جماعي ويتم إصدارها للمؤسسات المالية لحماية محافظ القروض المستحقة عليها.

(4) وثائق التأمين الخاصة بحياة المجموعة

هي عقود تأمين على الحياة قصيرة الأجل يتم الاكتتاب عليها على أساس جماعي، وعادة ما تكون الأفراد المشمولين بالتغطية عبارة عن موظفين لدى صاحب عمل مشترك.

(5) وثائق تأمين الأفراد ضد الحوادث الشخصية

هي عقود تأمين على الحياة محددة المدة والتي يتم الاكتتاب عليها لمدة سنة إلى سنتين، وعادة ما تكون الأفراد المشمولين بالتغطية عبارة عن الموظفين لدى صاحب العمل.

(ب) عقود التأمين الطبي

(1) وثائق التأمين الطبي للمجموعة

هي عقود تأمين طبي قصيرة الأجل يتم الاكتتاب عليها على أساس جماعي، وعادة ما تكون الأفراد المشمولين بالتغطية عبارة عن موظفين لدى صاحب عمل مشترك.

(2) وثائق التأمين الطبي الفردية

هذه وثائق لفترة تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات.

(ج) عقود التأمين العامة

في عقود التأمين العامة، تصدر المجموعة بشكل رئيسي عقود تأمين قصيرة الأجل فيما يتعلق بالسيارات وغير السيارات (والتي تشمل مخاطر مثل الممتلكات والهندسة والمسؤولية والمخاطر البحرية).

(1) التأمين على السيارات

تعوض وثائق التأمين على السيارات المؤمن عليهم ضد الأضرار التي لحقت بمركبتهم أو المسؤولية تجاه أطراف أخرى والتي تنشأ عن حوادث السيارات.

(2) التأمين على الممتلكات

يوفر التأمين على الممتلكات تعويضاً للمؤمن عليه عن الأضرار التي لحقت بممتلكاته أو عن قيمة الممتلكات المفقودة.

وتغطي الوثائق المخاطر مثل الحريق والمخاطر المرتبطة به، وجميع مخاطر الممتلكات، والمخاطر الشاملة لأصحاب المنازل، وما إلى ذلك.

(3) التأمين الهندسي

يوفر التأمين الهندسي تعويضاً للمؤمن عليهم عن الأضرار التي تلحق بالمعدات والآلات والمشاريع والمعدات الإلكترونية والآلات الثقيلة/المركبات وما إلى ذلك بسبب الحوادث.

(4) تأمين المسؤولية

يوفر تأمين المسؤولية تعويضاً للمؤمن عليه عن المسؤولية الناشئة عن المسؤولية العامة، والتعويض المهني، ومسؤولية صاحب العمل، والضمان الممتد، وما إلى ذلك.

(5) التأمين البحري

يوفر التأمين البحري تعويضاً للمؤمن عليه عن الأضرار والمسؤولية الناشئة عن الخسارة أو الضرر الذي يلحق بالمركبات البحرية/البضائع بسبب الحوادث في البحر.

(د) بدل المسؤولية عن المطالبات

تسمح بعض عقود التأمين للمجموعة بحصول الفائض أو الاستهلاك أو بيع مركبة (عادةً ما تكون تالفة) أو عتار مطلوب لتسوية مطالبة (أي التخلص)، وقد يكون للمجموعة أيضاً الحق في ملاحقة أطراف أخرى وذلك لسداد بعض التكاليف أو كلها (أي الحلول محل الغير).

(هـ) عقود إعادة التأمين المحفوظ بها

أبرمت المجموعة عقوداً مع شركات إعادة التأمين -من أجل حماية نفسها من التجارب السلبية- ويتم بموجبها تعويضها عن الخسائر في عقد واحد أو أكثر أصدرته المجموعة.

(2) الاعتراف والقياس

(أ) عقود التأمين الصادرة

تُعرف المجموعة بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب وقت من:

- بداية فترة التغطية (تاريخ البدء)؛ تاريخ استحقاق القسط الأول (تاريخ استلام القسط الأول في حالة عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي).

- عندما تصبح مجموعة من العقود مثقلة بالتزام.

لا تُعرف المجموعة إلا بالعقود الصادرة خلال فترة عام واحد والتي تقي بمعايير الاعتراف بحلول تاريخ إعداد التقارير، ومع مراعاة هذا الحد، يمكن أن تظل مجموعة من عقود التأمين مفتوحة بعد نهاية فترة إعداد التقرير الحالية، ويتم تضمين العقود الجديدة في المجموعة عندما تلبي معايير الاعتراف في فترات إعداد التقارير اللاحقة حتى الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بجميع العقود المتوقع تضمينها ضمن المجموعة.

(ب) عقود إعادة التأمين المحفوظ بها

تنقل عقود إعادة التأمين مخاطر التأمين الكبيرة فقط في حالة نقل جميع مخاطر التأمين المتعلقة بأجزاء إعادة التأمين من عقود التأمين الأساسية إلى شركة إعادة التأمين، حتى لو لم يعرض عقد إعادة التأمين المصدر (شركة إعادة التأمين) لاحتمالية خسارة كبيرة.

وتُحتسب عقود إعادة التأمين المحفوظ بها بشكل منفصل عن عقود التأمين الأساسية الصادرة ويتم تقييمها على أساس كل عقد على حدة، وعند تجميع عقود إعادة التأمين المحفوظ بها، فإن المجموعة تُحدد محافظتها بنفس الطريقة التي تُحدد بها محافظ عقود التأمين الأساسية الصادرة، وترى المجموعة أن كل خط إنتاج يتم إعادة التأمين عليه على مستوى الكيان المتنازل يمثل محفظة منفصلة، وتقسّم المجموعة محفظة عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها إلى ثلاث مجموعات من العقود:

- العقود التي تحقق ربخاً صافياً عند الاعتراف الأولي
- العقود التي ليس لها احتمالية كبيرة في أن تحقق ربخاً صافياً فيما يلي عند الاعتراف الأولي بها
- أي عقود إعادة تأمين متبقية موجودة في المحفظة

تُعرف المجموعة بعقود إعادة التأمين المحفوظ بها على النحو التالي:

(1) مجموعة عقود إعادة التأمين غير المتناسبة المحفوظ بها في وقت سابق من:

- بداية فترة التغطية.

• في حالة ترتيبات إعادة التأمين المحفوظ بها للعقود الأساسية المثقلة بالتزام، يكون تاريخ الاعتراف بالعقد الأساسي المثقل بالتزام.

(2) أو في حالة إعادة التأمين المتناسب، في وقت لاحق من:

- بداية الفترة التغطية

- التاريخ الذي يتم فيه الاعتراف بعقد التأمين الإجمالي الأساسي الأول.

(3) نموذج القياس

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، فإن عقود التأمين على الحياة قصيرة الأجل وغير الخاصة بالتأمين على الحياة التي أصدرتها المجموعة وعقود إعادة التأمين المحفوظ بها تصلح للقياس من خلال تطبيق نهج تخصيص الأقساط (PAA)، باستثناء أعمال التأمين على الحياة طويلة الأجل (التي يتم تنفيذها على نموذج القياس العام - GMM)، ويتطلب معيار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 تنفيذ العقود التي تكون مدتها التعاقدية أكبر من عام واحد على نموذج القياس العام، ومع ذلك، يسمح المعيار أيضاً بتشغيل مثل هذه العقود اعتماداً على نهج تخصيص الأقساط إذا اجتازت هذه العقود اختبار أهلية نهج تخصيص الأقساط، وقد تم اختبار عقود التأمين التي تزيد مدتها التعاقدية عن عام واحد للتأكد من أهليتها لنهج تخصيص الأقساط قبل الانتهاء من نموذج القياس، ويسهم نهج تخصيص الأقساط في تبسيط عملية قياس عقود التأمين بالمقارنة مع نموذج القياس العام في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17.

تعكس المسؤولية عن التغطية المتبقية أقساط التأمين المستلمة مطروحاً منها التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الاستحواذ على التأمين المؤجل والمبالغ المعترف بها في الإيرادات مقابل خدمات التأمين المقدمة بموجب نهج تخصيص الأقساط، وبموجب نموذج القياس العام، يتم حساب الالتزام بالتغطية المتبقية على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن تنشأ، وتعديل صريح للمخاطر غير المالية وهامش الخدمة التعاقدية (CSM).

لا تتولى المجموعة تعديل الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية لتعكس القيمة الزمنية للمال وتأثير المخاطر المالية بموجب نهج تخصيص الأقساط، ومع ذلك، فإنه بموجب نموذج القياس العام، يتم تعديل المسؤولية عن التغطية المتبقية لتعكس القيمة الزمنية للمال وتأثير المخاطر المالية.

التدفقات النقدية للوفاء بالالتزام

تمثل التدفقات النقدية للوفاء بالالتزام المحققة التقديرات الحالية غير المتحيزة والمرجحة بالاحتمالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، بما في ذلك تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية، وللوصول إلى متوسط مرجح بالاحتمالية، تدرس المجموعة مجموعة من السيناريوهات لتحديد نطاق كامل من النتائج المحتملة التي تتضمن جميع المعلومات المعقولة والقابلة للدعم المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر حول المبلغ والتوقيت وعدم اليقين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وتعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الظروف الموجودة في تاريخ القياس بما في ذلك الافتراضات في ذلك التاريخ حول المستقبل.

تتولى المجموعة مهمة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لمجموعة من العقود على مستوى المحفظة وتخصيصها للمجموعات في تلك المحفظة بطريقة منهجية وعقلانية.

عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، فإن المجموعة تُضمّن جميع التدفقات النقدية ضمن حدود العقد بما في ذلك:

• أقساط التأمين وأي تدفقات نقدية إضافية ناتجة عن تلك الأقساط

• المطالبات التي صدر بها تقرير والتي لم يتم دفعها بعد، والمطالبات المتكيدة ولكن لم يصدر بها تقرير بعد، والمطالبات المستقبلية المتوقعة أن تنشأ عن السياسة والتدفقات النقدية المحتملة من المبالغ المستردة من المطالبات المستقبلية التي تغطيها عقود التأمين الحالية

• تخصيص التدفقات النقدية من عمليات الاستحواذ على التأمين المنسوبة إلى المحفظة التي ينتمي إليها العقد الصادر

• تكاليف التعامل مع المطالبات

• تكاليف تقديم المزاي التعاقدية العينية، مثل إصلاح المنزل والسيارة

• تكاليف الإدارة والصيانة المتعلقة بوثيقة التأمين بما في ذلك العمولات المتكررة المتوقعة دفعها للوسطاء مقابل خدمات إدارة وثيقة التأمين فقط (يتم التعامل مع العمولات المتكررة التي تمثل تدفقات نقدية من عمليات الاستحواذ على التأمين على هذا النحو في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية)

• الضرائب القائمة على المعاملات

• تخصيص النفقات العامة الثابتة والمتغيرة المنسوبة مباشرة إلى تنفيذ عقود التأمين بما في ذلك تكاليف النفقات العامة مثل المحاسبة والموارد البشرية وتقنية المعلومات والدعم واستهلاك المباني والإيجار والصيانة والمرافق

• التكاليف المتكيدة لأداء أنشطة الاستثمار التي تعزز فوائد التغطية التأمينية لحامل الوثيقة

• التكاليف المتكيدة لتقديم الخدمات المتعلقة بالاستثمار وخدمة عائد الاستثمار لحاملي الوثائق

• التكاليف الأخرى التي يتحملها حامل الوثيقة على وجه التحديد بموجب شروط العقد

تقوم المجموعة بتحديث تقديراتها في نهاية كل فترة إعداد التقارير وذلك باستخدام جميع المعلومات الجديدة المتاحة، بالإضافة إلى الأدلة التاريخية والمعلومات حول التوجهات، وتحدد المجموعة توقعاتها الحالية بشأن احتمالات الأحداث المستقبلية التي قد تحدث في نهاية فترة إعداد التقارير، وعند تطوير تقديرات جديدة، فإن المجموعة تراعي الخبرة الأحداث والخبرة السابقة، بالإضافة إلى معلومات أخرى.

معدل الخصم

تُحسب القيمة الزمنية للمال والمخاطر المالية بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مع الاعتراف بالتغيرات في المخاطر المالية في الربح أو الخسارة في نهاية كل فترة إعداد التقارير ما لم تختار المجموعة سياسة المحاسبة لتقديم القيمة الزمنية للمال بشكل منفصل في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

تُحسب المجموعة القيمة الزمنية للمال باستخدام معدلات الخصم التي تعكس خصائص السيولة لعقود التأمين وخصائص التدفقات النقدية، بما يتفق مع أسعار السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها، وتستبعد تأثير العوامل التي تؤثر على أسعار السوق الملحوظة ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين (مثل مخاطر الائتمان).

يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة التي تختلف بناءً على العائدات على أي بنود مالية أساسية بمعدلات تعكس هذا التغير.

تسوية المخاطر غير المالية

يُمكن الغرض من تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية في قياس تأثير عدم اليقين في التدفقات النقدية التي تنشأ من عقود التأمين، بخلاف عدم اليقين الناتج عن المخاطر المالية. يتكوّن إجمالي تسوية المخاطر (RA) من تسوية المخاطر الخاصة بالمسؤولية عن المطالبات المتكيدة (LFIC) بالإضافة إلى تسوية المخاطر الخاصة بالمسؤولية عن التغطية المتبقية (LFRC) لمخاطر المجموعة المقاسة وفقاً لنموذج القياس العام (GMM)، وكذلك لتحديد المسؤولية عن التغطية المتبقية للمجموعات المثقلة بالالتزام ضمن محافظ نهج تخصيص الأقساط.

التدفقات النقدية لعمليات الاستحواذ على التأمين

تتولى المجموعة مهمة تضمين التدفقات النقدية الناتجة عن استحواد التأمين في قياس مجموعة من عقود التأمين إذا كانت تعود بشكل مباشر إما إلى العقود الفردية في المجموعة أو المجموعة نفسها أو محفظة عقود التأمين التي تنتمي إليها المجموعة.

تتولى المجموعة على مستوى المحفظة مهمة تقدير التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الاستحواذ على التأمين والتي لا تعود مباشرة إلى المجموعة ولكن تعود مباشرة إلى المحفظة، ثم أن المجموعة توزع ذلك على مجموعة العقود الجديدة المكتوبة والمتجددة بشكل منهجي وعقلاني.

تعترف المجموعة بالأصول فيما يتعلق بتكاليف تأمين محفظة أو مجموعة من عقود التأمين، مثل تكاليف البيع والاكتتاب، عند تحمل هذه التكاليف قبل الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تتعلق بها هذه التكاليف، وتعترف المجموعة بمثل هذا الأصل لكل مجموعة من عقود التأمين الحالية أو المستقبلية التي يتم تخصيص التدفقات النقدية الخاصة باستحواذ التأمين لها، ويُلقى الاعتراف بالجزء ذي الصلة من الأصول الخاصة بالتدفقات النقدية الخاصة باستحواذ التأمين ويتم تضمينه في قياس التدفقات النقدية المتعلقة بالوفاء بمجموعة العقود المرتبطة عند الاعتراف بالمجموعة مبدئيًا، وعند الاعتراف ببعض عقود التأمين المتوقع تضمينها ضمن المجموعة فقط في نهاية فترة إعداد التقارير، فإن المجموعة تحدد الجزء ذي الصلة من الأصول التي يُلقى الاعتراف بها وإدراجها في التدفقات النقدية الخاصة بتنفيذ المجموعة، ويُحدد الجزء ذي الصلة على أساس طريقة تخصيص منهجية وعقلانية تراعي توقيت الاعتراف بالعقود في المجموعة.

في تاريخ كل تقرير، تراجع المجموعة القيم الدفترية لأصل التدفقات النقدية الخاصة بعمليات الاستحواذ على التأمين وذلك لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن الأصل قد تعرض لانخفاض القيمة، وإذا وجدت مثل هذه المؤشرات، فإن المجموعة تعدل القيمة الدفترية للأصل بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية لأصل التدفق النقدي الصافي المتوقع لمجموعات العقود المستقبلية المرتبطة بها، ويُعترف بخسارة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة عن الفرق بين القيمتين، وفي حالة عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقًا، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى الحد الذي لم تعد فيه ظروف انخفاض القيمة موجودة أو تحسنت ولا يتجاوز المبلغ التراكمي لعكس خسارة انخفاض القيمة نسبة خسارة انخفاض القيمة المعترف بها للأصل في السنوات السابقة.

أفضل تقدير للمسؤولية (BEL)

تتضمن التدفقات النقدية الرئيسية المضمنة في أفضل تقدير للمسؤولية أقساط التأمين والمطالبات والنفقات التي تعود مباشرة وتخصص للنفقات العامة.

يتضمن أفضل تقدير للمسؤولية (BEL) الخاص بالمسؤولية عن التغطية المتبقية (LFRC) تقديرات التدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات المستقبلية، بينما يتضمن أفضل تقدير للمسؤولية (BEL) الخاص بالمسؤولية عن المطالبات المتكبد (LFIC) تقديرات التدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات السابقة والحالية.

تشكل المطالبات والتدفقات النقدية الخاصة بتكاليف معالجة المطالبات المكونات الأساسية الخاصة بالمسؤولية عن المطالبات المتكبد.

4 (أ) المسؤولية عن التغطية المتبقية (LFRC) وفقًا لنموذج القياس العام

1) المسؤولية عن المطالبات المتكبد - قائمة المركز المالي

(أ) عند الاعتراف الأولي، تكون القيمة الدفترية للالتزام كما يلي:

- تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (القيمة الحالية للاستحقاقات المستقبلية والنفقات المتعلقة بذلك مطروحًا منها القيمة الحالية المتوقعة لأقساط المستقبلية).

- إضافة: تسوية المخاطر غير المالية.

- إضافة: هامش الخدمة التعاقدية

وفقًا لنموذج القياس العام، تُحسب مجموعة من عقود التأمين على أنها مجموع التدفقات النقدية المحققة وهامش الخدمة التعاقدية، وبعد الاعتراف الأولي بمجموعة من عقود التأمين، تكون القيمة الدفترية للمجموعة في كل تاريخ إعداد تقارير هي مجموع المسؤولية عن التغطية المتبقية (LFRC) والمسؤولية عن المطالبات (LIC)، وتتكون المسؤولية عن التغطية المتبقية من التدفقات النقدية المتعلقة بالخدمة المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ وهامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ.

(ب) وفقًا لنموذج القياس العام، يتم إعادة حساب القيمة الدفترية للالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية باستثناء هامش الخدمة التعاقدية، في كل تاريخ إعداد تقرير لاحق، وهذا يعني أن هذا المعدل يشمل القيمة الحالية لأفضل تقدير للتدفقات النقدية المطلوبة لتسوية الالتزام مع التعديل للمخاطر غير المالية.

يجب على الكيان الاعتراف بالإيرادات والمصروفات للتغييرات التالية في القيمة الدفترية الخاصة بالمسؤولية عن التغطية المتبقية:

- إيرادات التأمين - لتخفيض المسؤولية عن التغطية المتبقية بسبب الخدمات المقدمة خلال هذه الفترة.

- مصاريف خدمات التأمين - للخسائر في مجموعات العقود المثقلة بالالتزام، وعكس هذه الخسائر.

- إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين - لتأثير القيمة الزمنية للمال وتأثير المخاطر المالية.

2) قياس هامش الخدمة التعاقدية (CSM)

(أ) القياس الأولي

يعتبر هامش الخدمة التعاقدية بمثابة أحد مكونات الأصول أو الالتزامات لمجموعة عقود التأمين التي تمثل الربح غير المستحق الذي ستعترف به المجموعة عند تقديم خدمات عقود التأمين في المستقبل، وعند الاعتراف الأولي بمجموعة من عقود التأمين، يتم حساب ربحية الشركة عند المبلغ المتساوي والمقابل للتدفق الصافي الذي ينشأ من مجموع ما يلي:

- التدفقات النقدية للوفاء بالالتزام.

- أي تدفقات نقدية ناشئة عن العقود في المجموعة في ذلك التاريخ.

- إلغاء الاعتراف بأي أصل معترف به لتدفقات نقدية من عمليات الاستحواذ على التأمين وأي أصل أو التزام آخر معترف به سابقًا لتدفقات نقدية من عمليات الاستحواذ على التأمين فيما يتعلق بمجموعة العقود.

(ب) القياس اللاحق:

تشتمل القيمة الدفترية الخاصة بهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة من عقود التأمين وفقًا لنموذج القياس العام في نهاية كل فترة إعداد تقرير، على لقيمة الدفترية في بداية فترة إعداد التقرير بعد تعديلها من أجل:

- أثر العقود الجديدة المضافة إلى المجموعة

- تراكم الفائدة على هامش الخدمة التعاقدية خلال الفترة المحسوبة بأسعار الخصم عند الاعتراف الأولي.

- التغييرات في التدفقات النقدية المتعلقة بالتنفيذ فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية، باستثناء الحد الذي:

1) تتجاوز هذه الزيادات في التدفقات النقدية للوفاء القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية، مما يؤدي إلى خسارة.

2) يتم تخصيص مثل هذه الانخفاضات في التدفقات النقدية للوفاء بمكون الخسارة الخاص بالمسؤولية عن التغطية المتبقية.

- تأثير أي فروق في أسعار صرف العملات والتي تنشأ على هامش الخدمة التعاقدية.

- المبلغ المعترف به على أنه إيرادات تأمين بسبب نقل خدمات عقد التأمين في هذه الفترة، والذي يتم تحديده من خلال تخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة إعداد التقرير (قبل أي تخصيص) على فترة التغطية الحالية والمتبقية.

أثر العقود الجديدة المضافة

يرتفع هامش الخدمة التعاقدية في حالة إضافة عقود مربحة جديدة إلى المجموعة خلال فترة إعداد التقارير.

تراكم الفائدة على هامش الخدمة التعاقدية

بالنسبة للعقود التي يكون قياسها وفقاً لنموذج القياس العام، يتم احتساب الفائدة على القيمة الدفترية لنموذج القياس العام خلال فترة إعداد التقارير باستخدام أسعار الخصم المقلدة عند الاعتراف الأولي بمجموعة من العقود.

التغييرات التدفقات النقدية للوفاء بالالتزام

يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية للتغييرات خلال فترة إعداد التقارير في التدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات المستقبلية والتي قد تنشأ من خلال:

- تعديلات الخبرة (أي المبالغ الفعلية مقابل المبالغ المتوقعة) الناشئة عن أخطاء التأمين المستلمة خلال الفترة والتي تتعلق بالخدمات المستقبلية، والتدفقات النقدية ذات الصلة مثل التدفقات النقدية لعمليات الاستحواذ على التأمين والضرائب القائمة على الأقساط، التي تُحسب وفقاً لأسعار الخصم المطبقة في تاريخ الاعتراف الأولي.

- التغييرات في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في الالتزام بالتغطية المتبقية (باستثناء تلك المتعلقة بتأثير القيمة الزمنية للمال وتأثير التغييرات في المخاطر المالية) التي تُحسب بمعدلات الخصم المطبقة في تاريخ الاعتراف الأولي.

- التغييرات في تسوية المخاطر المتعلقة بالمخاطر غير المالية الخاصة بالخدمة المستقبلية.

لا يتم تسوية هامش الخدمة التعاقدية للتغييرات التالية في التدفقات النقدية للوفاء بالخدمة لأنها لا تتعلق بالخدمة المستقبلية:

- أثر القيمة الزمنية للمال والتغييرات في هذه القيمة، وأثر المخاطر المالية والتغييرات في المخاطر المالية (هذه التأثيرات تتشكل من الأثر، إن وجد، على التدفقات النقدية المستقبلية المقتردة، والتأثير، إذا تم تفكيكه، على تسوية المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر غير المالية وتأثير التغيير في معدل الخصم).

- التغييرات في تقديرات التدفقات النقدية للوفاء بالالتزامات المطالبات المتكبدية فيما يتعلق بالخدمات الحالية أو السابقة.

- تعديلات التجربة (أي المبالغ الفعلية مقابل المتوقعة)، باستثناء تلك الموضحة أعلاه والتي تتعلق بالخدمات المستقبلية، وتتعلق بتعديلات الخبرة بشكل عام بالخدمة السابقة أو الحالية وبالتالي لا تعدل هامش الخدمة التعاقدية، ومع ذلك، كاستثناء، تعمل تعديلات الخبرة الناشئة عن الأقساط المستلمة خلال الفترة المتعلقة بالخدمة المستقبلية على تعديل هامش الخدمة التعاقدية.

إن شروط بعض عقود التأمين التي يتم قياسها بموجب نموذج القياس العام تمنح الكيان صلاحية تقديرية على التدفقات النقدية التي يجب دفعها لحاملي الوثائق، ويعتبر التغيير في التدفقات النقدية التقديرية مرتبطاً بالخدمة المستقبلية، وبالتالي يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية.

تخصيص هامش الخدمة التعاقدية للربح أو الخسارة

اعترفت المجموعة بهامش الخدمة التعاقدية على مدى فترة التغطية في نمط يعكس توفير خدمات عقد التأمين كما هو مطلوب بموجب العقد، ويتم تخصيص هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة من عقود التأمين المتبقية (قبل أي تخصيص) في نهاية فترة إعداد التقارير على التغطية المقدمة في الفترة الحالية والتغطية المستقبلية المتبقية المتوقعة، استناداً إلى وحدات التغطية في المجموعة، ويكون عدد وحدات التغطية في المجموعة بمثابة كمية خدمات عقود التأمين التي تقدمها العقود في المجموعة، والتي يتم تحديدها من خلال النظر في كمية المزايا المقدمة بموجب العقد وفترة التغطية المتوقعة لكل عقد.

يتطلب تحديد وحدات التغطية الحكم والتقدير لتحقيق مبدأ عكس الخدمات المقدمة في كل فترة على النحو الأمثل والتي:

- تعكس احتمال وقوع حدث مؤمن عليه إلى الحد الذي يؤثر فيه على فترة التغطية المتوقعة للعقود في المجموعة ولكن ليس المبلغ المتوقع المطالبة به خلال فترة زمنية معينة. -

يعكس التباين عبر الفترات في مستوى التغطية التي توفرها العقود في المجموعة، حيث يكون مستوى التغطية هو الحد الأقصى للتغطية التعاقدية في كل فترة.

يتغير عدد وحدات التغطية مع تقديم خدمات عقود التأمين، أو انتهاء صلاحية العقود أو انقضاءها أو التنازل عنها، وإضافة عقود جديدة إلى المجموعة، ويعتمد العدد الإجمالي لوحدات التغطية على المدة المتوقعة للالتزامات التي تقع على عاتق المجموعة بموجب عقودها، وقد تختلف هذه الالتزامات عن الاستحقاق القانوني للعقد بسبب تأثير سلوك حامل الوثيقة وعدم اليقين المحيط بالأحداث المؤمنة في المستقبل.

من خلال تحديد عدد من وحدات التغطية، فإن المجموعة تمارس حكمها في تقدير احتمال وقوع الأحداث المؤمنة وسلوك حامل الوثيقة إلى الحد الذي يؤثر فيه على فترة التغطية المتوقعة في المجموعة، ومستويات الخدمة المختلفة المقدمة عبر الفترات (على سبيل المثال، حامل الوثيقة يمارس خياراً ويضيف تغطية إضافية بسعر مضمون مسبقاً) و"عدد المزايا" المقدمة بموجب العقد.

3) العقود المثقلة بالالتزام - مكون الخسارة

عندما تتجاوز التعديلات على هامش الخدمة التعاقدية مبلغ هذا الهامش، تصبح مجموعة العقود مثقلة بالالتزام وتُعرف المجموعة بالفائض في مصاريف خدمة التأمين، وتسجل الفائض كمكون خسارة في المسؤولية عن التغطية المتبقية.

عندما يوجد مكون خسارة، فإن المجموعة تخصص ما يلي بين مكون الخسارة والمكون المتبقي من المسؤولية عن التغطية المتبقية للمجموعة المعنية من العقود، بناءً على نهج تخصيص هامش الخدمة التعاقدية الموضح أدناه:

(أ) المطالبات المتوقعة المتكبدية والتفقات الأخرى التي تعود مباشرة لهذه الفترة.

(ب) التغييرات في تسوية المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر المنتهية الصلاحية.

(ج) تمويل الإيرادات أو المصروفات من عقود التأمين الصادرة.

تؤدي مبالغ تخصيص مكون الخسارة في النقطتين (أ) و(ب) أعلاه إلى تقليل المكونات الخاصة بإيرادات التأمين وتنعكس في نفقات خدمات التأمين.

يؤدي الانخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية في الفترات اللاحقة إلى تقليل مكون الخسارة المتبقي وإعادة هامش الخدمة التعاقدية بعد خفض مكون الخسارة إلى الصفر، وتؤدي الزيادة في التدفقات النقدية المستقبلية في الفترات اللاحقة إلى زيادة عنصر الخسارة.

يتم تجميع العقود المتوقع أن تكون خاسرة عند الاعتراف الأولي معاً ويتم حساب هذه المجموعات وعرضها بشكل منفصل، وبمجرد تخصيص العقود لمجموعة، لا يُعاد تخصيصها

4 (أ) المسؤولية عن التغطية المتبقية (LFRC) وفقاً لنهج تخصيص الأقساط

تطبق المجموعة نهج تخصيص الأقساط حين استيفاء معايير الأهلية الواردة في الفقرة 53 (أ) و(ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 فيما يخص محافظتها الاستثمارية، ومع ذلك، في حالة حدوث أي تغييرات في شروط وأحكام العقود أو تقديم عقد جديد بفترة تغطية تزيد عن عام واحد، فإن المجموعة تعيد إجراء اختبار أهلية نهج تخصيص الأقساط.

عند تحديد الأصول التي تمثل تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية المحولة إلى شركة إعادة التأمين، تقوم المجموعة بتقييم مبلغ المخاطر المحولة من المجموعة إلى شركة إعادة التأمين وذلك من خلال حساب تسوية المخاطر للعقود الأساسية قبل وبعد تأثير عقود إعادة التأمين المبرمة، ويتم الاعتراف بالفرق باعتباره الأصل الذي يمثل تسوية المخاطر المعاد التأمين عليها.

4 (ح) عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وفقاً لنهج تخصيص الأقساط

وفقاً لنهج تخصيص الأقساط، فإن القياس الأولي للأصول الخاصة بالتغطية المتبقية يساوي قسط إعادة التأمين المدفوع، وتتولى المجموعة حساب المبلغ المتعلق بالخدمة المتبقية من خلال تخصيص القسط المدفوع على مدى فترة تغطية المجموعة.

عندما تغطي عقود إعادة التأمين المحتفظ بها مجموعة من عقود التأمين الأساسية المثقلة بالالتزام، فإن المجموعة تعدل القيمة الدفترية للأصل المتعلق بالتغطية المتبقية وتعترف بالمكسب عندما تصدر تقريراً في نفس الفترة عن خسارة عند الاعتراف الأولي بمجموعة مثقلة بالالتزام من عقود التأمين الأساسية أو عند إضافة عقود تأمين أساسية مثقلة بالالتزام إلى مجموعة، ويؤدي الاعتراف بهذا المكسب إلى الاعتراف بمكون استرداد الخسارة للأصل المتعلق بالتغطية المتبقية لمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

مصاريف خدمة التأمين

تتحمل المجموعة بشكل أساسي تكاليف مرتبطة بشكل مباشر بتنفيذ عقود التأمين، والتي يتم تحديدها إما على مستوى عقد فردي أو تخصيصها لمجموعات من العقود باستخدام معلومات معقولة وقابلة للدعم، ووفقاً لتصنيف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، فإن النفقات تُصنف إلى ثلاث مجموعات رئيسية: تكاليف الاستحواذ على التأمين، وتكاليف المطالبات المتكبدة وتكاليف التعامل مع المطالبات، والتكاليف الإدارية، ويتم تأجيل تكاليف الحصول على التأمين، التي تغطي البيع والاكتتاب، بما أنها جزءاً من المسؤولية عن التغطية المتبقية (LFRC) ويتم إطفائها ضمن نفقات خدمة التأمين، ويتم دمج المطالبات المتكبدة ونفقات التعامل مع المطالبات، بما في ذلك تكاليف التحقيق والمعالجة، في المسؤولية عن المطالبات المتكبدة (LFIC) وتساهم في نفقات خدمة التأمين، كما تُخصص التكاليف الإدارية، بما في ذلك النفقات الإدارية العامة المتعلقة بخدمة التأمين، وذلك باستخدام أساليب منتظمة ويتم الاعتراف بها على أساس الاستحقاق بموجب نهج تخصيص الأقساط (PAA)، ويتم تحميلها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة على أنها جزءاً من نفقات خدمة التأمين.

إيرادات التأمين

عقود التأمين العام وعقود التأمين على الحياة قصيرة الأجل والتأمين الجماعي على الحياة طويل الأجل

الاعتراف الأولي

تُصنف المجموعة الاعتراف بإيرادات التأمين إلى نهج تخصيص الأقساط (PAA) ونموذج القياس العام (GMM) بخصوص جميع عقود التأمين، ويتم الاعتراف بالإيرادات بموجب هذه الأساليب على النحو التالي:

نهج تخصيص الأقساط

بموجب نهج تخصيص الأقساط، فإن إيرادات التأمين للفترة محددة هي مبلغ إيصالات الأقساط المتوقعة (باستثناء أي مكون استثماري)، المخصصة للفترة على أساس (أ) مرور الوقت أو (ب) إذا كان النمط المتوقع لإطلاق المخاطر خلال فترة التغطية يختلف بشكل كبير عن مرور الوقت، ثم على أساس التوقيت المتوقع لنفقات خدمة التأمين المتكبدة.

نموذج القياس العام

تتكون إيرادات التأمين من المبالغ الخاصة بالتغيرات في الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية: -

(أ) المبالغ المتعلقة بالفوائد والنفقات المتوقعة

(ب) التغيير في تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية.

(ج) مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الربح أو الخسارة بسبب نقل خدمات عقد التأمين في فترة محددة. (د)

تعديلات الخبرة لإيصالات الأقساط ونفقات الاستحواذ بخلاف تلك المتعلقة بالخدمة المستقبلية

(هـ) تخصيص الجزء من الأقساط المتعلقة باسترداد التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الاستحواذ على التأمين.

(و) المبالغ المخصصة لمكون الخسارة

تتضمن إيرادات التأمين أيضاً جزءاً من الأقساط المتعلقة باسترداد التدفقات النقدية الناتجة عن استحواذ التأمين والمدرجة في نفقات خدمات التأمين في كل فترة، ويتم قياس كلا الكميّتين بطريقة منهجية على أساس مرور الوقت.

صافي الدخل أو المصروف من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

تعرض المجموعة الإيرادات أو المصروفات من مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وإيرادات أو مصروفات تمويل إعادة التأمين في الربح أو الخسارة للفترة بشكل منفصل، ويتم تقسيم الإيرادات أو المصروفات من عقود إعادة التأمين المبرمة إلى المبلغين التاليين:

• المبلغ المسترد من شركات إعادة التأمين

• تخصيص الأقساط المدفوعة

تقدم المجموعة التدفقات النقدية المرتبطة بالمطالبات على أنها جزءاً من المبلغ المسترد من شركات إعادة التأمين، ويتم تقديم العمولات المتنازل عنها والتي لا تعتمد على مطالبات العقود الأساسية على أنها خصماً في الأقساط التي يجب دفعها إلى شركة إعادة التأمين والتي يتم تخصيصها بعد ذلك للربح أو الخسارة.

تتولى المجموعة مهمة إنشاء مكون استرداد الخسارة للأصل الخاص بالتغطية المتبقية فيما يتعلق بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، ويوضح هذا استرداد الخسائر المعترف بها عند الاعتراف الأولي بمجموعة من عقود التأمين الأساسية المثقلة بالالتزام أو عند إضافة عقود تأمين أساسية مثقلة بالالتزام إلى مجموعة، ويسترد مكون الخسارة بتعديل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، ويتم بعد ذلك تعديل مكون استرداد الخسارة ليعكس:

• التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بتنفيذ عقود التأمين الأساسية والتي تتعلق بالخدمة المستقبلية ولا تعدل هامش الخدمة التعاقدية للمجموعات المعنية التي تعود إليها عقود التأمين الأساسية.

• عكس مكون استرداد الخسارة إلى الحد الذي لا تمثل فيه هذه التقلبات تغييرات في التدفقات النقدية للوفاء بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

• تخصيصات مكون استرداد الخسائر مقابل المبالغ

إيرادات ومصروفات تمويل التأمين

يمثل الدخل أو المصروفات التمويلية للتأمين تأثير القيمة الزمنية للنقود والتغير في هذه القيمة، إلى جانب تأثير المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية لمجموعة من عقود التأمين ومجموعة من عقود إعادة التأمين المعقودة.

استخدام عرض الأرباح والخسائر لإيرادات ومصروفات تمويل التأمين

لدى المجموعة خيار في سياسة المحاسبة يتمثل في عرض كافة إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين لفترة محددة فيما يتعلق بالربح أو الخسارة أو تقسيم المبلغ بين الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (OCI)، وعند النظر في اختيار عرض إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين، فإن المجموعة تفحص الأصول المحتفظ بها لتلك المحفظة وكيفية محاسبتها، ويُطبق اختيار السياسة المحاسبية على أساس كل محفظة على حدة.

رسوم وثيقة التأمين ورسوم النقل

تُعرض رسوم على حاملي وثائق التأمين مقابل خدمات إدارة الوثائق ورسوم النقل ورسوم العقود الأخرى. وتعتبر رسوم وثيقة التأمين ونقلها جزءًا من إيرادات التأمين ويتم الاعتراف بها كدخل خلال فترة الخدمة والتي تكون عادةً فترة الوثيقة.

5 النقد وأرصدة البنوك

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
44,315	6,119,387	48,920	151,740	الحسابات الجارية
188	-	64,005	38,842,674	الودائع تحت الطلب
-	1,223,885	-	26,105,689	النقد لدى البنوك
-	1,000	-	399,545	النقد في الصندوق
44,503	7,344,272	112,925	65,499,647	

تحقق الودائع تحت الطلب لدى بنك محلي (شريك) فائدة بمعدل 0.8% سنويا (2024: 0.8% سنويا).

6 الذمم المدينة والدفعات المسبقة

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
43,234	10,296,214	349,334	29,852,078	الإيرادات والمدفوعات المسبقة والودائع
-	281,877	142,372	33,424	الإيرادات المستحقة
-	288,107	-	4,437,297	المستحق من أطراف ذات علاقة
307,628	-	307,628	288,107	المستحق من شركات زميلة
6,989,795	12,620,924	-	-	المستحق من شركات تابعة
7,340,657	23,487,123	799,334	34,610,907	

Receivables and prepayments are due within one year.

7 المخزون والأصول البيولوجية

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
-	-	-	4,775,752	الأصول البيولوجية
-	-	-	12,437,429	المواد الخام (بما في ذلك البضائع أثناء النقل)
-	-	-	3,750,637	مواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار
-	-	-	3,955,985	السلع النهائية
-	-	-	308,187	الأصول البيولوجية الاستهلاكية
-	-	-	(500,557)	خصم: مخصص البنود بطيئة الحركة (الدوران)
-	29,704	-	-	المخزونات الأخرى
-	29,704	-	24,727,433	

تتمثل الحركة في الأصول البيولوجية فيما يلي:

الموحدة		
غير مدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
-	4,697,323	في 1 يناير 2025
-	78,429	التغيرات الناجمة عن التحول والحصاد والتغيرات في الأصول البيولوجية
-	4,775,752	في 30 سبتمبر

10 استثمارات في حقوق الملكية وصناديق بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الشركة الأم مُدققة	غير مدققة	الموحدة		
		مُدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
18,408,191	39,351,684	18,697,388	36,314,303	مدرجة - محلية
5,396,448	2,501,909	19,816,017	16,975,713	غير مدرجة - محلية
-	-	-	39,175	مدرجة - أجنبية
-	49,826	-	49,826	غير مدرجة - أجنبية
-	-	-	6,254,796	صناديق سوق المال
23,804,639	41,903,419	38,513,405	59,633,813	

(أ) الحركة في استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما يلي:

الشركة الأم مُدققة	غير مدققة	الموحدة		
		مُدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
23,978,723	23,804,639	39,285,647	38,513,406	في 1 يناير
-	14,269,406	-	21,486,947	تم الاستحواذ عليها من خلال اندماج الأعمال
(1,201,552)	(178,055)	(2,014,174)	(178,055)	حصول المبيعات خلال الفترة المحددة
100,006	-	217,605	-	الإضافات خلال الفترة
-	-	222,120	-	الفوائد المستحقة المرسمة
-	-	-	(1,340,516)	التحويل إلى أسهم الخزنة
-	-	-	(2,550,002)	التحويل إلى الاستثمار في شركة تابعة
(22,397)	62,379	(61,307)	(706,777)	الربح المحقق خلال الفترة (الخسارة)
949,859	3,945,050	863,514	4,408,811	غير المحققة خلال الفترة
23,804,639	41,903,419	38,513,405	59,633,815	

(ب) فيما يلي تفاصيل الاستثمارات في الأوراق المالية حيث تمتلك الشركة الموحدة ما يزيد عن 10% من رأس مال الشركة المستثمر فيها كما في 30 سبتمبر:

2025	% نسبة الحيازة	القيمة العادلة	عدد الأوراق المالية	القيمة العادلة	التكلفة
جامعة ظفار ش.م.ع.ع	19	-	1,518,031	4,509,486	1,518,031
مصنع الوطنية للتغليف ش.م.م	15	-	81,000	81,000	40,500
جامعة ظفار ش.م.ع.ع	19	2,973,815	1,518,031	4,509,486	1,518,031
مصنع الوطنية للتغليف ش.م.م	15	81,000	81,000	81,000	40,500

11 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الموحدة		
مُدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
866,736	10,284,800	الأوراق المالية المدرجة
-	5,729,019	مدرجة - محلية
632,287	68,010	غير مدرجة - محلية
1,499,023	16,081,829	مدرجة - أجنبية

(أ) الحركة في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما يلي:

الموحدة		
مُدققة	غير مدققة	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	
907,823	1,499,023	الرصيد الافتتاحي
-	19,104,244	تم الاستحواذ عليها من خلال اندماج الأعمال
-	(4,058,523)	التحويل إلى أسهم الخزنة
591,200	(462,917)	التغيرات في القيمة العادلة خلال العام
1,499,023	35,186,072	الرصيد الختامي

(ب) تسجل الأوراق المالية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وتستند القيمة العادلة لها على مدخلات المستوى 1 لقياس القيمة العادلة، أما القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة، فإنها تحتسب بناء على مدخلات المستوى 3 لقياس القيمة العادلة والتي تعتمد على بيانات غير قابلة للرصد.

12 الاستثمار في شركات زميلة

(أ) وتتمثل حركة الاستثمار في الشركات الزميلة فيما يلي:

الشركة الأم والموحدة مدققة	الشركة الأم غير المدققة	الموحدة غير المدققة
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	30 سبتمبر 2025
175,557,790	179,940,978	179,940,978
-	120,453,677	137,090,683
-	(37,844,517)	(37,844,517)
549,800	-	-
(549,800)	(3,400,000)	(3,400,000)
(232,260)	-	-
(20,628)	(1,013,802)	(1,013,802)
14,656,555	14,381,387	14,590,323
62,592	960,196	960,196
-	-	-
(6,783,599)	(5,845,481)	(5,845,481)
(559,628)	-	-
(2,739,844)	(2,132,016)	(2,132,016)
179,940,978	265,500,421	282,346,362

في 1 يناير
الاستحواذ على الشركات الزميلة من خلال الاندماج
التحويل إلى الشركات التابعة
زيادة الأسهم عن طريق التحويل
تحويل/استرداد سندات شركة ظفار للتأمين إلى أسهم
بيع وتحويل أسهم شركة زميلة
الأرباح/(الخسائر) الناتجة عن تحويل الأسهم
الربح/(الخسارة) المحققة من البيع
حصة من ربح فترة محددة
حصة الدخل الشامل الآخر لفترة محددة
الأرباح الناتجة عن الاستحواذ على شركة زميلة
الأرباح المستلمة خلال الفترة
حصة الشركة الزميلة من الخسائر عن فترات سابقة [الإيضاح 14(ز)]
حصة الفائدة في الأوراق المالية من الفئة الأولى
في 30 سبتمبر

(ب) تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة ملكية مباشرة فيما يلي:

الرمز	% نسبة الحيازة	القيمة المحسوبة على أساس حقوق الملكية	القيمة السوقية للشركات المدرجة
30 سبتمبر 2025	الموحدة		
بنك ظفار ش.م.ع.ع	BKD	23.29	96,283,767
بنك صحار ش.م.ع.ع	BKSB	13.12	126,747,906
شركة المركز المالي العماني ش.م.ع.ع (فينكوب)	FINC	39.18	643,005
شركة الخدمات المالية ش.م.ع.ع	FSC	46.15	1,449,231
شركة صلالة لصناعة المستلزمات الطبية ش.م.م	SMSM	25.00	N/A
		265,500,421	225,123,908

شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع والشركات التابعة لها
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وغير المدققة
(تُعرض كافة المبالغ بالريال العُماني)

13 الاستثمار في الشركات التابعة		أ) تتمثل حركة الاستثمار في الشركات التابعة فيما يلي:
الشركة الأم	غير المدققة	
مدققة	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024
1,104,534	1,077,819	في 1 يناير
	23,688,310	التحويل من شركات زميلة
	3,314,358	التحويل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)
	7,422,907	الاستحواذ عن طريق الاندماج
1,000,000	-	زيادة رأس مال الشركات التابعة (الإيضاح 17)
(1,157,300)	(1,011,367)	حصة الخسارة للفترة
590,585	(21,962)	حصة الدخل/(الخسارة) الشاملة الأخرى للفترة
(460,000)	-	الأرباح المستلمة من الشركات التابعة
1,077,819	34,470,065	في 30 سبتمبر
ب) عقب اندماج الشركة مع شركة عُمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع (OIFC) اعتبارًا من 1 يوليو 2025، توسعت المجموعة لتضم ثلاث شركات تابعة جديدة هي: واصل للصرافة ش.م.ع.م، وآفاق المصنعة للتجارة ش.م.م، وخدمة للحلول ش.ش.و.		
ج) شركة واصل للصرافة ش.م.ع.م، هي إحدى الشركات التابعة، وتمتلكها الشركة الأم بالكامل (100% من رأسمالها)، ومُسجلة في سلطنة عُمان، ويتمثل نشاطها الرئيسي في مزاولة أعمال الصرافة.		
د) شركة آفاق المصنعة للتجارة ش.م.م، إحدى الشركات التابعة، وتمتلك الشركة الأم حصة ٩٢٪ من رأسمالها، بينما تمتلك شركة خدمة سوليشنز حصة ٨٪ من رأسمالها، والأخيرة إحدى الشركات التابعة لشركة عُمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع وتمتلكها بالكامل (100% من رأسمالها)، وتزاول آفاق المصنعة للتجارة ش.م.م أنشطة المقاولات وأعمال الحفر الأفقي، إضافةً إلى تقديم خدمات الصيانة المتخصصة.		
هـ) خدمة للحلول ش.ش.و، إحدى الشركات التابعة، وتمتلكها الشركة الأم بالكامل (100% من رأسمالها)، ويتمثل نشاطها الرئيسي الاستثمار في الشركات الأخرى، وتمتلك حصة 85% في شركة الخدمات الحديثة للتوصيل ش.م.م المتخصصة في توصيل المنتجات الغذائية والبقالة داخل سلطنة عُمان.		
و) عقب الاندماج، أصبحت شركتنا ظفار للتأمين ش.م.ع.ع وظفار للأغذية والاستثمار ش.م.ع.ع من ضمن الشركات التابعة للمجموعة، حيث تبلغ حصة الشركة الأم 50.28% في ظفار للتأمين و 49.23% في ظفار للأغذية والاستثمار، وتم الاعتراف بهما كشركات تابعة اعتبارًا من 1 يوليو 2025.		

14 رأس المال السهمي

رأس مال الشركة الأم المصرح به والصادر والمدفوع بالكامل هو كما يلي:

صادر ومدفوع		مُصرَّح به	
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025
54,472,000	79,672,000	75,000,000	100,000,000

رأس المال السهمي

يتكون رأس المال المصدر من 796.720 مليون سهم (2024: 409.246 مليون سهم). في 30 سبتمبر 2025، كانت شركة مسقط أوفرسيز ش.م.م تمتلك 19.78% (2024: 21.97%) وكان عبد الحافظ سالم رجب العجيلي يمتلك 16.12% (2024: 19.53%) من رأس مال الشركة الأم، وقد وافقت الشركة الأم في اجتماعها العام السنوي الذي عقد بتاريخ 30 مارس 2024 على توزيع أرباح قدرها 2.50 بيسة للسهم (1,023,116 ريال عماني) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، والتي تم دفعها في يونيو 2024.

أقرت الشركة الأم في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 21 يونيو 2025 زيادة رأس المال المصرَّح به من 75 مليون ريال عُمانِي إلى 100 مليون ريال عُمانِي، وزيادة رأس المال المدفوع من 54.472 مليون ريال عُمانِي إلى 79.762 مليون ريال عُمانِي، وذلك من خلال إصدار 86.810 مليون سهم إضافي للاستحواذ على نسبة 100% من شركة عُمان للاستثمار والتمويل ش.م.ع.

15 الاحتياطي القانوني

طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية ولوائح التنفيذية في سلطنة عمان، فإنه يتعين تحويل مبلغ يعادل 10% من صافي ربح الشركات الفردية (الشركة الأم والشركات التابعة) قبل التوزيعات إلى احتياطي غير قابل للتوزيع وذلك حتى يتم تخصيص ما لا يقل عن ثلث رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل.

16 الاحتياطي العام

طبقاً للمادة 133 من قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان، يجوز للشركة إنشاء حسابات احتياطي اختياري لا يتجاوز عشرين بالمائة (20%) من صافي الأرباح لكل سنة مالية، بعد خصم الضرائب والاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة العادية أن تقرر توزيع أرباح من هذا الاحتياطي.

17 احتياطي إعادة تقييم الاستثمار

يتم تحويل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للأصول المالية من خلال الدخل الشامل الآخر للمجموعة والشركات التابعة للشركة الأم إلى هذا الاحتياطي حتى يتم بيع الاستثمار أو استحقاقه أو التخلص منه بطريقة أخرى حتى يتم تحديد الاستثمار على أنه متضرر وفي ذلك الوقت يتم تحويل الأرباح أو الخسائر التراكمية إلى الأرباح المحتجزة.

18 قروض وسلف

الشركة الأم		الموحدة	
غير مدققة	غير مدققة	مدققة	غير مدققة
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025
78,310,000	154,011,434	87,271,734	180,781,735
(901,715)	(830,527)	(901,715)	(830,527)
-	-	-	-
77,408,285	153,180,908	86,370,019	179,951,208

القروض طويلة الأجل - إجمالي [راجع الإيضاحات (أ)، (ب) و (ج) أدناه]
تكاليف الإصدار - صافي الإطفاء [راجع الإيضاح (هـ) أدناه]

قرض قصير الأجل

الإغلاق - صافي تكلفة إصدار القروض

19 التزامات أخرى

الشركة الأم		الموحدة	
غير مدققة	غير مدققة	مدققة	غير مدققة
31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025
738,158	18,559,213	771,786	5,527,310
1,029,979	-	1,119,447	33,425,902
180,817	-	183,246	2,670,381
1,948,954	18,559,213	2,074,479	41,623,592

المستحق لأطراف ذات علاقة
المستحققات والمدفوعات
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

20 الإيرادات من العمليات			
9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	الموحدة (غير مدققة) 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
32,059,615	-	32,059,615	-
صافي المبيعات من المواد الغذائية، بما في ذلك دخل الخدمات الإيرادات من خدمات الضيافة			
32,059,615	-	32,059,615	-
9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	الشركة الأم (غير مدققة) 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
2,704,266	-	2,704,266	-
صافي المبيعات من المواد الغذائية، بما في ذلك دخل الخدمات			
2,704,266	-	2,704,266	-
21 الإيرادات من عمليات التأمين			
9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	الموحدة (غير مدققة) 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
22,616,318	-	-	-
صافي الإيرادات من عمليات التأمين			
22,616,318	-	-	-
22 دخل الاستثمار			
9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	الموحدة (غير مدققة) 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
1,091,542	1,138,296	61,062	(850)
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الربح والخسارة			
4,747,058	(710,596)	3,658,931	24,940
أرباح بيع الاستثمارات من خلال الربح والخسارة			
(859,659)	(46,084)	156,082	(6,404)
صافي الربح من العقارات الاستثمارية			
(230,662)	-	(230,662)	-
صافي الربح/(الخسارة) من الشركات الزميلة			
4,748,278	381,616	3,645,412	17,686
9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	الشركة الأم (غير مدققة) 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
1,049,338	1,077,281	30,530	(850)
إيرادات الأرباح من الاستثمارات			
4,760,391	(688,868)	3,655,396	19,771
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الربح والخسارة			
(967,495)	(7,180)	48,246	(6,404)
أرباح بيع الاستثمارات من خلال الربح والخسارة			
صافي الربح من العقارات الاستثمارية دخل			
4,842,234	381,233	3,734,172	12,517
الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة			
23 دخل الفائدة			
9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	الموحدة (غير مدققة) 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
177,976	81,333	46,871	39,294
الودائع لدى البنوك وأسواق المال الأخرى			
177,976	81,333	46,871	39,294
9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	الشركة الأم (غير مدققة) 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
485,121	557,241	173,019	201,582
الودائع لدى البنوك وأسواق المال الأخرى			
485,121	557,241	173,019	201,582

24 تكلفة السلع المباعة والخدمات المقدمة

9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
20,287,512	-	20,287,512	-
6,384,499	-	6,384,499	-
26,672,011	-	26,672,011	-

تكلفة المواد المستهلكة
النفقات العامة الأخرى

9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
1,538,025	-	1,538,025	-
1,100,252	-	1,100,252	-
2,638,277	-	2,638,277	-

تكلفة الخدمات المقدمة
النفقات العامة الأخرى

25 تكلفة الخدمات من عمليات التأمين

9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
16,092,658	-	16,092,658	-
16,092,658	-	16,092,658	-

تكاليف الخدمات الناتجة عن عمليات التأمين

26 التكاليف العامة والإدارية

9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
3,062,544	1,155,480	2,164,505	347,269
60,400	43,000	24,400	10,000
2,280,843	295,031	1,699,283	111,504
485,606	-	485,606	181
5,889,392	1,493,511	4,373,794	468,954

التكاليف المتعلقة بالموظفين
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة
تكاليف الإشغال والمصاريف المتعلقة بالمكاتب
نفقات متنوعة

9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025	3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024
1,078,175	987,753	300,997	288,488
51,400	34,000	24,400	10,000
414,907	203,078	198,447	62,443
156,086	-	156,086	-
1,700,567	1,224,831	679,929	360,931

التكاليف المتعلقة بالموظفين [انظر الإيضاح (د)8]
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة [انظر الإيضاح (ج)28]
تكاليف الإشغال والمصاريف المتعلقة بالمكاتب
نفقات متنوعة

شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع والشركات التابعة لها
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وغير المدققة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025
(تعرض كافة المبالغ بالريال العماني)

8 الأصول والالتزامات الناشئة عن عقود التأمين تسوية مكونات التزامات عقود التأمين

غير مدققة الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025	هامش الخدمة التعاقدية (CSR)	تسوية المخاطر (RA)	أفضل تقدير للتزامات (BEL)	الرصيد الافتتاحي لأصول عقود التأمين الرصيد الافتتاحي لالتزامات عقود التأمين
-	-	-	-	
(12,657,782)	(1,844,751)	-	(10,813,030)	
(12,657,782)	(1,844,751)	-	(10,813,030)	
-	-	-	-	
416,820	416,820	-	-	التغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية
(312,608)	-	(312,608)	-	الإقرار بهامش الخدمة التعاقدية (CSM) في بيان الأرباح والخسائر
961,762	-	-	961,762	تسوية المخاطر المدرجة في قائمة الأرباح والخسائر
				تسويات الخبرة
(188,514)	(2,419,722)	(283,073)	2,514,281	التغيرات المتعلقة بالخدمات المستقبلية
-	493,654	(22,791)	(470,863)	العقود المدرجة مبدئياً خلال الفترة
997,049	-	44,554	952,495	التغيرات في التقديرات المستخدمة في تسوية هامش الخدمة التعاقدية (CSM)
				التغيرات في التقديرات التي سبقت عن عقود مُرهقة أو عن عكس للخسائر.
(80,131)	-	-	(80,131)	التغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة
				التغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة - التسويات لالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC)
(852,339)	(119,774)	-	(732,565)	
-	-	-	-	مصاريف تمويل التأمين من خلال الربح والخسارة
-	-	-	-	مصاريف تمويل التأمين من خلال الدخل الشامل الآخر
942,038	(1,629,023)	(573,919)	3,144,980	صافي الدخل أو المصروفات من النقد الأجنبي
-	-	-	-	إجمالي التغيرات في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر
(11,091,382)	-	-	(11,091,382)	
428,447	-	-	428,447	الاقساط المستلمة
258,792	-	-	258,792	المطالبات المدفوعة
-	-	-	-	النفقات المنسوبة مباشرة المدفوعة
(10,404,143)	-	-	(10,404,143)	تكلفة الاستحواذ المدفوعة
-	-	-	-	إجمالي التدفقات النقدية
-	-	-	-	
(22,119,886)	(3,473,774)	(573,919)	(18,072,193)	الرصيد الختامي لأصول عقود التأمين
(22,119,886)	(3,473,774)	(573,919)	(18,072,193)	الرصيد الختامي لالتزامات عقود التأمين

تسوية الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية (LFRC) والالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC) لعقود إعادة التأمين

غير مدققة الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025	الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC) الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (PAA)	الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC) الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نموذج القياس العام (GMM)	الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية (LFRC) بالمطالبات المتكبدة (LFIC) الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نموذج القياس العام (GMM)	الاستحواذ ACQ	باستثناء مطالبات الالتزامات LC	نهج تخصيص الأقساط التأمينية (PAA)
الإجمالي						
	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	PVCF	تسوية المخاطر (RA)			
38,397,790	953,023	33,104,374	-	224,962	4,115,430	الرصيد الافتتاحي لأصول عقود إعادة التأمين
(2,107,167)	34,271	(388,909)	-	-	(1,752,528)	الرصيد الافتتاحي لالتزامات عقود إعادة التأمين
36,290,623	987,294	32,715,465	-	224,962	2,362,902	
-	-	-	-	-	-	
(34,400,169)	-	-	-	-	(34,400,169)	صافي الدخل أو المصروفات من عقود إعادة التأمين المحفوظ بها
9,991,844	304,841	9,687,004	-	-	-	- تخصيص أقساط إعادة التأمين
48,569	(276,490)	325,060	-	-	-	- المبالغ الغالبة للاسترداد عن المطالبات والنفقات الأخرى
(197,427)	-	-	-	(197,427)	-	التغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة - التسويات لالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC)
-	-	-	-	-	-	- التغيرات في التدفقات النقدية غير المستخدمة في تسوية هامش الخدمة التعاقدية (CSM)
(180,650)	-	(180,650)	-	-	-	- تأثير التغيرات في مخاطر عدم التزام شركات إعادة التأمين
816,848	-	816,848	-	-	-	- النفقات المنسوبة مباشرة إلى إعادة التأمين
-	-	-	-	-	-	مصاريف تمويل إعادة التأمين من خلال الربح والخسارة
(23,920,985)	28,350	10,648,261	-	(197,427)	(34,400,169)	مكونات الاستئصال
-	-	-	-	-	-	إجمالي التغيرات في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر
21,457,974	-	-	-	-	21,457,974	الأقساط المدفوعة لشركة إعادة التأمين صافية من العمولة
180,650	-	180,650	-	-	-	النفقات المنسوبة مباشرة المدفوعة
(8,159,038)	-	(8,159,038)	-	-	-	المبالغ المستردة من إعادة التأمين
13,479,586	-	(7,978,387)	-	-	21,457,974	إجمالي التدفقات النقدية
25,878,023	1,015,644	35,414,137	-	27,535	(10,579,293)	الرصيد الختامي لأصول عقود إعادة التأمين
(28,798)	-	(28,798)	-	-	-	الرصيد الختامي لالتزامات عقود إعادة التأمين
25,849,225	1,015,644	35,385,339	-	27,535	(10,579,293)	

شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع والشركات التابعة لها
إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وغير المدققة
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025
(تُعرض كافة المبالغ بالريال العماني)

9 الأصول والالتزامات الناشئة عن عقود إعادة التأمين
تسوية الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية (LFRC) والالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC) لعقود إعادة التأمين

غير مدققة					
للفترة المنتهية في					
30 سبتمبر 2025					
نهج تخصيص الأقساط التأمينية (PAA)	الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية (LFRC)	الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC)	الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة الناشئة عن العقود المقدره بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (PAA)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (RA)	تسوية المخاطر
	الاستحواذ ACQ	باستثناء مطالبات LC	المقدرة بموجب نموذج القياس العام (GMM)	المستقبلية PVCF	
الرصيد الافتتاحي لأصول عقود إعادة التأمين	224,962	4,115,430	-	33,104,374	38,397,790
الرصيد الافتتاحي لالتزامات عقود إعادة التأمين	-	(1,752,528)	-	(388,909)	(2,107,167)
	224,962	2,362,902	-	32,715,465	36,290,623
صافي الدخل أو المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	-	-	-	-	-
- تخصيص أقساط إعادة التأمين	-	(34,400,169)	-	-	(34,400,169)
- المبالغ القابلة للاسترداد عن المطالبات والنفقات الأخرى	-	-	-	9,687,004	9,991,844
- التغييرات المتعلقة بالخدمات السابقة - التسويات للالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC)	-	-	-	325,060	48,569
- التغييرات في التدفقات النقدية غير المستخدمة في تسوية هامش الخدمة التعاقدية (CSM)	(197,427)	-	-	-	(197,427)
- تأثير التغييرات في مخاطر عدم التزام شركات إعادة التأمين	-	-	-	(180,650)	(180,650)
- النفقات المنسوبة مباشرة إلى إعادة التأمين	-	-	-	816,848	816,848
- مصاريف تمويل إعادة التأمين من خلال الربح والخسارة	-	-	-	-	-
- تمويل إعادة التأمين من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-
- صافي الدخل أو المصروفات من النقد الأجنبي	-	-	-	-	-
- مكونات الاستثمار	-	-	-	-	-
إجمالي التغييرات في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر	(197,427)	(34,400,169)	-	10,648,261	(23,920,985)
الأقساط المدفوعة لشركة إعادة التأمين صافية من المعولة	-	21,457,974	-	-	21,457,974
النفقات المنسوبة مباشرة المدفوعة	-	-	-	180,650	180,650
المبالغ المستردة من إعادة التأمين	-	-	-	(8,159,038)	(8,159,038)
إجمالي التدفقات النقدية	-	21,457,974	-	(7,978,387)	13,479,586
الرصيد الختامي لأصول عقود إعادة التأمين	27,535	(10,579,293)	-	35,414,137	25,878,023
الرصيد الختامي لالتزامات عقود إعادة التأمين	-	-	-	(28,798)	(28,798)
	27,535	(10,579,293)	-	35,385,339	25,849,225

غير مدققة
للفترة المنتهية في
30 سبتمبر 2025

نموذج القياس العام (GMM)					
الالتزامات المتعلقة بالمتطلبات المتكبدة الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (PAA)	الالتزامات المتعلقة بالمتطلبات المتكبدة الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (LFIC)	الالتزامات المتعلقة بالمتطلبات المتكبدة الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (LFRC)	الالتزامات المتعلقة بالمتطلبات المتكبدة الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (LFRC)	الالتزامات المتعلقة بالمتطلبات المتكبدة الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (LFRC)	الالتزامات المتعلقة بالمتطلبات المتكبدة الناشئة عن العقود المقدرة بموجب نهج تخصيص الأقساط التأمينية (LFRC)
الإجمالي	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية PVCF	تسوية المخاطر (RA)	نموذج القياس العام (GMM)	الاستحواذ ACQ	باستثناء مطالبات LC
3,788,933	-	-	187,842	1,168,556	2,432,535
-	-	-	-	-	-
3,788,933	-	-	187,842	1,168,556	2,432,535
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
(1,136,311)	-	-	-	-	(1,136,311)
299,338	-	-	299,338	-	-
35,340	-	-	35,340	-	-
(715,121)	-	-	-	(715,121)	-
-	-	-	-	-	-
(14,384)	-	-	(14,384)	-	-
125,360	-	-	1,571	-	123,789
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
(1,405,778)	-	-	321,865	(715,121)	(1,012,522)
-	-	-	-	-	-
2,667,534	-	-	-	-	2,667,534
14,384	-	-	14,384	-	-
(299,338)	-	-	(299,338)	-	-
2,382,580	-	-	(284,954)	-	-
-	-	-	-	-	-
4,765,735	-	-	224,753	453,435	4,087,547
-	-	-	-	-	-
4,765,735	-	-	224,753	453,435	4,087,547

الرصيد الافتتاحي لأصول عقود إعادة التأمين
الرصيد الافتتاحي لالتزامات عقود إعادة التأمين

صافي الدخل أو المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

- تخصيص أقساط إعادة التأمين
- المبالغ القابلة للاسترداد عن المطالبات والنقذات الأخرى
التغييرات المتعلقة بالخدمات السابقة - التسويات للالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (LFIC)
- التغييرات في التدفقات النقدية غير المستخدمة في تسوية هامش الخدمة التعاقدية (CSM)
- تأثير التغييرات في مخاطر عدم التزام شركات إعادة التأمين
- النفقات المنسوبة مباشرة إلى إعادة التأمين
مصاريف تمويل إعادة التأمين من خلال الربح والخسارة
تمويل إعادة التأمين من خلال الدخل الشامل الآخر
صافي الدخل أو المصروفات من النقد الأجنبي
مكونات الاستثمار

إجمالي التغييرات في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر

الأقساط المدفوعة لشركة إعادة التأمين صافية من الممولة

الرصيد الختامي لأصول عقود إعادة التأمين
الرصيد الختامي لالتزامات عقود إعادة التأمين

27 صافي الأصول للسهم الواحد

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
168,558,603	137,152,736	137,561,323	169,199,581	صافي الأصول التي تعود إلى حاملي الأسهم
496,056,141	409,246,316	409,246,316	496,056,141	عدد الأسهم
0.340	0.335	0.336	0.341	صافي الأصول للسهم الواحد

28 الأرباح الأساسية والمخففة لكل سهم

يتم احتساب الأرباح الأساسية والمخففة للسهم الواحد على أساس صافي الربح للفترة والذي يعود إلى مساهمي الشركة الأم ومتوسط عدد الأسهم القائمة المرجح خلال الفترة.

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
30 سبتمبر 2025	30 سبتمبر 2024	30 سبتمبر 2025	30 سبتمبر 2024	
5,065,406	9,439,604	9,439,604	14,514,458	صافي الربح عن هذه الفترة
496,056,141	409,246,316	409,246,316	496,056,141	عدد الأسهم
0.010	0.023	0.023	0.029	ربحية السهم الأساسية

لم يتم تقديم رقم للأرباح المخففة لكل سهم لأن الشركة الأم لم تصدر أي أدوات من شأنها أن تؤثر على الأرباح الأساسية لكل سهم عند ممارستها.

29 المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف مرتبطة إذا كان أحد الطرفين لديه القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ كبير على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

دخلت الشركة الأم والمجموعة في معاملات مع شركاتها التابعة والزميلة وغيرها من الكيانات التي يتمكن بعض المديرين من ممارسة نفوذ كبير عليها، وكان طبيعة المعاملات المهمة مع الأطراف ذات الصلة خلال الفترة على النحو التالي:

(أ) المعاملات خلال هذه الفترة

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	غير مدققة	
30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
5,845,481	6,783,598	6,783,598	8,843,668	دخل الأرباح من الشركات الزميلة
845,320	866,383	915,983	8,843,668	دخل الأرباح من الأطراف ذات الصلة الأخرى
3,578,024	1,431,614	2,138,318	-	بيع وتحويل أسهم شركة زميلة
464,496	-	690	464,540	دخل الفائدة من شركة تابعة
13,466	46,115	46,115	-	إيرادات الفوائد من الشركات الزميلة والأطراف ذات الصلة الأخرى
2,069,340	2,938,448	4,502,475	2,069,340	مصاريف الفائدة على الشركة الزميلة والأطراف ذات الصلة الأخرى
54,720	72,960	72,960	54,720	دخل الإيجار من الشركة الزميلة
59,025	10,947	11,807	-	مصاريف التأمين المدفوعة
1,842,232	-	-	-	سلفة قصيرة الأجل لشركة تابعة
13,118	2,701	5,679	-	الوساطة والعمولة للشركة الزميلة

29 المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (تتبع)

(ب) مكافآت الإدارة الرئيسية

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	مُدققة	غير مدققة	مُدققة	
30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
476,470	535,679	1,901,331	535,679	الرواتب وغيرها من مزايا العمل قصيرة الأجل
26,122	22,027	34,226	24,112	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
5,726	5,416	139,786	5,416	تكاليف الحماية الاجتماعية
<u>508,317</u>	<u>563,122</u>	<u>2,075,342</u>	<u>565,207</u>	

(د) الرصيد

الشركة الأم		الموحدة		
غير مدققة	مُدققة	غير مدققة	مُدققة	
30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
39,155,000	39,155,000	48,116,735	35,282,778	القروض والسلفيات من الشركات الزميلة والأطراف ذات الصلة
-	194,476	68,422	-	أرصدة البنوك والودائع لأجل لدى الأطراف ذات الصلة
150,302	44,174	12,175,709	44,174	ودائع لأجل مع الشركات الزميلة
106	738,158	5,527,310	771,786	ودائع لأجل مع الأطراف ذات العلاقة
288,107	307,628	288,107	307,628	المستحق لأطراف ذات علاقة وشركات زميلة
3,600,000	3,600,000	-	-	المستحق من شركات زميلة
9,020,924	6,989,795	-	-	قرض لشركة تابعة
		-	-	المستحق من شركات تابعة

30 التعهدات والالتزامات الطارئة

المجموعة والشركة الأم		
غير مدققة	مُدققة	
30 سبتمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
1,004,850	1,004,850	الضمانات الصادرة عن البنوك التابعة للشركة الأم
8,916,735	7,705,322	الضمانات المؤسسية التي تصدرها الشركة للشركات التابعة والزميلة
		شركة ظفار الدولية لخدمات الطاقة ش.م.م

31 إلتزامات رأس المال

لم تكن هناك إلتزامات رأسمالية قائمة اعتبارًا من 30 يونيو 2025 و2024.

32 أرقام المقارنة

تم إعادة تجميع أو إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة، حينما كان ذلك ضروريا، من أجل التوافق مع العرض المعتمد في القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ولم يؤثر هذا التجميع أو إعادة التصنيف على صافي الربح أو الخسارة أو حقوق المساهمين المبلغ عنها سابقًا.

33 الأحداث اللاحقة

وافقت هيئة الخدمات المالية من خلال خطابها المؤرخ في 17 يونيو 2025 على اندماج الشركة مع شركة عُمان للاستثمارات والتمويل بشكل فعال اعتبارًا من 1 يوليو 2025، ولم يتم تضمين أي تعديلات مالية في القوائم المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025.

34 معلومات القطاع

تقوم لجنة الاستثمار بتخصيص الموارد الاستراتيجية نيابة عن المجموعة، وحددت المجموعة قطاعات التشغيل بناءً على التقارير التي راجعتها اللجنة التنفيذية التي تتخذ القرارات الاستراتيجية، وتُصنّف اللجنة التنفيذية الأعمال إلى أربع محافظ فرعية على النحو التالي.

- (1) قطاع الاستثمار - يشمل جميع الاستثمارات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية.
- (2) قطاع التأمين - يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالتأمين، بما في ذلك التأمين على الحياة والتأمين العام.
- (3) قطاع العمليات - يشمل الأنشطة المتعلقة بقراءة العدادات، وإصدار الفواتير، وتحصيل المبالغ، وخدمات العملاء، وتخصيص الديون لمقدمي الخدمات، وأعمال المقاولات، والحفر وغيرها.
- (4) قطاع الأغذية - يشمل الأنشطة المتعلقة بقطاع الأغذية بما في ذلك منتجات الألبان وأغلاف الماشية والدواجن والزيوت الصالحة للأكل.

تُعرض فيما يلي المعلومات الخاصة بقطاعات الأعمال القابلة للتسجيل:

المجموعة

في 30 سبتمبر 2025

إيرادات القطاع
أرباح/ خسائر القطاع
أصول القطاع

الموحد	استثمارات استراتيجية	استثمارات غير استراتيجية	الضريبة	غير مخصص	الإجمالي
في 30 سبتمبر 2024					
دخل توزيعات الأرباح	-	1,085,641	53,505	-	1,139,146
صافي الدخل من شركة تابعة	-	-	45,000	-	45,000
الخسارة من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	(4,376)	(35,304)	-	(39,680)
ربح غير محقق/ خسارة غير محققة من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	(708,810)	(26,546)	-	(735,356)
إيرادات الفوائد	-	-	-	42,039	42,039
الدخل الآخر	-	-	360	146,323	146,683
إجمالي دخل القطاع	-	372,455	37,015	188,362	597,832
النفقات العامة والإدارية	-	-	(20,176)	(929,982)	(950,158)
الإهلاك	-	-	(46,431)	(28,149)	(74,580)
نفقات التمويل	-	-	-	(3,234,931)	(3,234,931)
إطفاء تكاليف التمويل المؤجلة	-	-	-	(47,459)	(47,459)
حصة من أرباح الشركات الزميلة	7,622,281	-	-	-	7,622,281
الأرباح الناتجة عن الاستحواذ على شركة زميلة	-	-	-	-	-
ربح القطاع عن هذه الفترة	7,622,281	372,455	(29,592)	(4,052,159)	3,912,985
أصول القطاع	174,617,992	37,643,006	4,806,761	3,991,410	221,059,169
التزامات القطاع	-	-	5,102,757	81,727,543	86,830,300
النفقات الرأسمالية	-	-	-	2,093	2,093

يمثل صافي الدخل من الشركة التابعة إيرادات إجمالية بمبلغ 45,000 ريال عماني من فندق جاردن.